مجلة العلوم الاجتماعية ـ العدد ٤ ـ المجلد ١١ ـ ربيع الأول ١٤٠٤هـ ـ ديسمبر ١٩٨٣ (صفحات من ١٢٩ إلى ١٧٠)

العامل النووي في الصراع العربي ـ الاسرائيلي في ضوء العدوان الاسرائيلي ضد المفاعل النووي العراقي(*)

عمر الخطيب
قسم العلوم السياسية بجامعة الكويت

مقدمـــة

«لم يعد هناك مفر من الاعتراف بحقيقة أن الصراع العربي ـ الإسرائيلي قد بدأ يدخل، ولو بخطوات وئيدة، عتبة الحقبة النووية بعد أن ظل، وربما سيظل كذلك لسنوات عديدة أخرى مقبلة، يراوح ضمن إطار الصراع الكلاسيكي».

«... وهكذا، أصبح الموضوع النووي بين الدول العربية وإسرائيل حديثاً لا يمكن تجنبه ولا سيما إنه سيصبح، في رأينا، عنوان المواجهة الرئيسية بين الطرفين في الحقب القليلة المقبلة، حيث سيعمد كل طرف إلى استخدام الأسلحة النووية التي بحوزته كأداة ردع ضد الطرف الآخر، وربما إلى استخدامها فيما هو أبعد، وبالتالي أخطر من مجرد الردع».

هذه الفقرات مقتبسة من مقدمة الكتاب الذي ألفه كاتب هذا البحث وصدر عن مركز الخليج للدراسات العربية في نيسان/أبريل الماضي وعنوانه «القنبلة الذرية العربية

(*) ألقي هذا البحث وجرت مناقشة في ندوة «العوامل الجديدة في ميزان الصراع العربي الإسرائيلي بعد كامب ديفيد» في بيروت للفترة بين ٢٣ ـ ٢٧ تشرين الثاني ١ نوفمبر ١٩٨١ بدعوة من قسم الدراسات السياسية والاستراتيجية في «معهد الإنماء العربي» وقد تأخر صدور الكتاب المقرر أن يضم أبحاث الندوة بسبب ظروف الغزو الإسرائيلي للبنان.

والمواجهة النووية مع إسرائيل». كان ذلك قبل أقل من شهرين من وقوع العدوان الصهيوني ضد المفاعل النووي العراقي. وإذا كان لذلك من دلالة، فهي أن ذلك العدوان قد أضفى مصداقية حقيقية على كل الآراء التي تضمنتها العديد من الدراسات والمقالات التي صدرت بأقلام عربية، ومن بينها الكتاب المذكور، والتي كان يبدو للبعض أنها محض نظرية، حيث كانت كلها تؤكد، بهذه الدرجة أو تلك، على أن إسرائيل ستنتقل خلال فترة وجيزة من مرحلة «الردع النووي» إلى مرحلة «الهجوم النووي» إذا ما رأت أن في هذا الهجوم (الشامل أو المحدود أو ما دون المحدود) يكمن سر قدرتها على درء ما تسميه بـ«خطر الإبادة» من جانب الدول العربية من ناحية واستمرار تفوق إسرائيل الاستراتيجي على هذه الدول من ناحية أخرى.

وعليه، فإن الفرضيتين الرئيسيتين اللتين انطلق منهما كتابنا المذكور، سنتابع بمقتضاهما هذا البحث هما:

- **الفرضية الأولى**: إن العامل النووي قد أصبح عنصراً رئيسياً من عناصر المجابهة العربية ــ الإسرائيلية.
- **الفرضية الثانية**: إن إسرائيل، بحكم امتلاكها للخيار النووي، هي التي ستكون أول من يبادر لاستخدام السلاح النووي من بين دول المنطقة.

وبإمكاننا الآن أن نضيف فرضية ثالثة وهي أن العدوان الصهيوني ضد المفاعل العراقي من شأنه أن يسرع من خطوات أطراف عديدة من المنطقة للحصول على الخيار النووي.

وبعد، فإن موضوع العامل النووي في الصراع العربي ــ الإسرائيلي هو أكبر وأشمل من أن يشمله بحث محدود كهذا، نظراً لتعدد وتشعب جوانب هذا الموضوع الحيوي والخطير بنفس الوقت. وهو ما يسعى الباحث لتناوله بالدرس والتحليل في الكتاب الذي سيصدره قريباً تحت عنوان «الحقبة النووية في الشرق الأوسط» حيث سيكون من الأهمية بمكان تناول قضايا حيوية من نوع: وسائل حماية المعدات والأسلحة النووية من خطر هجوم مباغت، والأهمية القصوى لأجهزة الإنذار المبكر في تأمين المعدات والأسلحة النووية من خطر هجوم مباغت وتناول آخر التقنيات العالمية في هذا المجال وإمكانية استفادة العرب منها مستقبلاً، ثم تناول السيناريوهات المحتملة لحرب

نووية مفترضة بين الدول العربية وإسرائيل، ومدى استعدادات الطرفين لخوض مثل هذه الحرب وتحمل تبعاتها وآثارها.

أما في هذا البحث فسنقتصر على دراسة النقاط التالية:

- تحليل استراتيجي للغارة الإسرائيلية ضد المفاعل النووي العراقي.
- تحليل سياسي لردود الفعل المحلية والأقليمية والدولية على الغارة.
- تحليل عسكري للغارة.

النقطة الأولى

تحليل استراتيجي للغارة الإسرائيلية ضد المفاعل النووي العراقي

لقد ترتب على الغارة الإسرائيلية ضد المفاعل النووي العراقي ثلاث نتائج استراتيجية رئيسية:

١ ـ استحالة إيجاد حالة من «استقرار الردع النووي المتبادل» بين الدول العربية وإسرائيل.

ويرجع ذلك لتصميم إسرائيل على الحيلولة دون تكمين أي دولة عربية من الحصول على الخيار النووي كي تبقى محتفظة لنفسها بهذا الخيار. فالقادة الإسرائيليون ينظرون إلى التقدم العربي في الميدان العلمي ـ التقني على إنه ضربة لنظرية التفوق التكنولوجي الإسرائيلي[١]. والحقيقة أنه منذ بداية عام ١٩٨٠ يدور الحديث في إسرائيل تلميحاً وتصريحاً عن ضرورة الانتقال إلى «السلاح الاستراتيجي». وقد وجدت إسرائيل فيما ينشر عن قيام فرنسا بمد العراق بمستلزمات بناء فرن ذري حجة لإدخال هذا السلاح المدمر علناً في سباق التسلح، والذي كانت إسرائيل دائمًا المبادرة إلى إدخال الأسلحة الفتاكة إليه[٢].

بل وأكثر من ذلك، يعتبر بعض الاستراتيجيين الإسرائيليين أن حصول بعض الدول العربية على السلاح النووي يشكل في حد ذاته إعلان حرب على إسرائيل[٣]. لذلك، لم يكن مستغرباً أن يعلن مدير مكتب رئيس الوزراء الإسرائيلي في معرض تبريره لهجوم متوقع على المفاعل العراقي قائلاً «إن إسرائيل لن تنتظر حتى تقع قنبلة عراقية ذرية على رأسها». كما جاء في بيان لجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست يوم ١٧ تموز/ يوليو

١٩٨٠ أنه «ينبغي على إسرائيل أن تعتبر وجود إمكانية إنتاج سلاح نووي لدى نظام حكم متطرف في العراق بأنه يشكل خطراً على أمنها ووجودها»[٤].

وبعد وقوع العدوان الإسرائيلي على المفاعل النووي في بغداد جاءت التصريحات الإسرائيلية الرسمية بخصوص العدوان متطابقة مع التوجهات الإسرائيلية المعلنة من قبل، لمنع العرب من الحصول على الخيار النووي بدعوى أن ذلك يستهدف أساس وجود وأمن إسرائيل، ونستطيع أن نلخص النقاط التي تضمنها البيان الإسرائيلي الرسمي بخصوص الغارة، على نحو ما أعلنه راديو إسرائيل، بما يلي:

- إن إسرائيل أعربت عن قلقها منذ وقت طويل إزاء المفاعل العراقي القادر على صناعة قنبلة نووية سيكون هدفها بالتأكيد هو إسرائيل.
- إن مصادر «لا يرقى الشك إلى صحة أنبائها» أكدت لإسرائيل أن القصد من وجود المفاعل العراقي هو لبناء قنبلة ذرية بهدف تدمير إسرائيل.
- إنه في بداية القتال العراقي ـ الإيراني، وبينما أصيب المفاعل العراقي خلال عملية قصف لم تعلن أي جهة مسؤوليتها عنها، قال الرئيس العراقي صدام حسين نفسه أن الطاقة النووية العراقية ليست موجهة ضد إيران وإنما فقط ضد إسرائيل.
- إن المفاعل العراقي باستطاعته أن ينتج المادة اللازمة لصناعة قنبلة نووية تعادل قوة القنبلة التي ألقيت على هيروشيما.
- إن إسرائيل أخطرت بموعدين محتملين بالنسبة لبدء مرحلة التحضير العملية لإنتاج القنبلة النووية العراقية وهما أما بداية تموز أو بداية أيلول من العام الحالي (١٩٨١).
- إن إسرائيل لم تكن من الممكن لها أن تنتظر أكثر من ذلك لأن الإشعاعات التي كانت ستترتب على أي قصف إسرائيلي خلال المرحلة العملية كانت ستصيب آلالاف من المواطنين العراقيين الأبرياء!!!

ـ إن إسرائيل لا تسمح قط لأي جهة كانت تدبير عملية إبادة عامة للشعب الإسرائيلي[٥].

وإذا أردنا أن نلخص هذه النقاط في فقرة واحدة فإنها تعني أن إسرائيل تجد من حقها القيام بعملية إجهاض أي محاولة عربية للحصول على الخيار النووي وهي في مهدها. إن كل التصريحات التي أدلى بها المسؤولون الإسرائيليون في تعليقاتهم على الغارة تمحورت حول هذه الفكرة الرئيسية. وقد حرصوا جميعاً على التحدث بلهجة دفاعية بهدف تصوير العملية بأنها شكل من أشكال الدفاع عن النفس، لكنهم في كل الأحوال لم يدعوا مجالاً للشك في أن إسرائيل لن تتردد مطلقاً في تكرار مثل هذه العملية مستقبلاً إذا ما عاود العراق أو أي دولة عربية أخرى محاولات الحصول على الخيار النووي.

ففي المؤتمر الصحفي الذي عقده بيغن يوم ٩ حزيران ١٩٨١ أكد أنه إذا حاول العراق إعادة بناء مفاعله النووي الذي تم تدميره أو أي مفاعل آخر لإنتاج قنابل ذرية، فسوف تقوم إسرائيل بكل ما يمكنها لتدمير هذه المفاعل، وأضاف «أن اليوم الذي سيتمكن فيه العراق من إعادة بناء مفاعله النووي لن يأتي بالتأكيد وأنا على قيد الحياة[٦][٧].

وكان بيغن قد بدأ مؤتمره الصحفي ببيان مطول زعم فيه أن العراقيين كانوا يعتزمون إنتاج ما بين ٣ ـ ٥ قنابل نووية تعادل الواحدة منها ٢٠ كيلو طن وهو ما يوازي حجم قنبلة هيروشيما وقال «أن هذا معناه قتل ٦٠٠ ألف إسرائيلي، وهذا العدد يساوي في نسبته ٤٤ مليون أميركي»[٨].

أما رفائيل إيتان، رئيس أركان الجيش الإسرائيلي، فقد جدد تهديداته السابقة بأن إسرائيل ستضرب في كل مكان لمنع أي دولة عربية من الحصول على أسلحة نووية بدعوى أن إسرائيل «لن تتحمل وجود أسلحة نووية في أيدي العرب، كما أنها لن تسمح لأي دولة عربية أن تطمح في الحصول على السلاح النووي لاستخدامه في تدمير إسرائيل»[٩]. ولتبرير الغارة الإسرائيلية ضد المفاعل العراقي، زعم إيتان أن المفاعل المذكور كان يهدف إلى صنع سلاح نووي من البلوتونيوم، وأن سبعة كيلو غرامات من هذه المادة تكفي لإنتاج قنبلة من النوع الذي ألقي على هيروشيما، وأن العراق حصل حتى الآن على ١٢ كيلو غرام من اليورانيوم المشبع وإنه على وشك الحصول على

٧٨ كلغم أخرى من هذه المادة. وقدر إيتان المدة التي سيكون العراق قادراً بعدها على الحصول على السلاح النووي بين ٥ ــ ١٠ سنوات. ولكنه أكد أنه إذا عاود العراق بناء مفاعله النووي فإن إسرائيل لن تسكت على ذلك[١٠].

ولم يفت الجنرال أربيل شارون وزير الزراعة في حكومة بيغن الأولي وزير الدفاع الحالي أن يؤكد من جانبه بأن «القرار الإسرائيلي بقصف المفاعل النووي العراقي لم يتخذ إلا بعد أن تبين أن الخط يقترب من إسرائيل بسرعة تبعث على الدوار. . . وأن إسرائيل لم تواجه في يوم من الأيام مثل هذا الخطر الكبير الذي واجهته بالنسبة للمفاعل العراقي، حيث إنه لو ألقيت قنبلة نووية عراقية في «غوش دان» لكانت سوف تؤدي إلى مقتل ٥٠ ألف نسمة وإلى تعريض ١٥٠ ألف آخرين إلى خطر التشوه والتلوث بالإشعاعات الذرية»[١١].

وادعى يهوشوع ساجي، رئيس شعبة الاستخبارات في الجيش الإسرائيلي، بدوره «أن العراق كان يريد تشغيل المفاعل النووي من أجل إنتاج أسلحة مدمرة في بداية شهر تموز المقبل بمناسبة الاحتفال بذكرى ثورة السابع عشر من تموز تم تنفيذ العملية الإسرائيلية ضد المفاعل العراقي عشية قص الشريط الحريري مما تسبب بضربة للحكم في العراق»[١٢].

وانبرى موشي دايان، وزير الدفاع الأسبق، إلى جانب المسؤولين السياسيين والعسكريين الإسرائيليين في حكومة الليكود ليؤكد مزاعمهم تلك ويهدد بـ «أن إسرائيل تملك القدرة على إنتاج السلاح النووي بسرعة وأنها سوف تفعل ذلك إذا حصل العرب على قنابل نووية. . . وأن إسرائيل خاضت عدة حروب ولكنها لم تفكر باحتمال استخدام السلاح الذري، لكن الوضع يختلف تماماً عندما يجري التحدث عن زعماء العراق والقذافي الذين لا يستطيع أحد توقيع طبيعة تصرفاتهم إذا حصلوا على السلاح النووي[١٣].

ويبدو من المفيد هنا أن نعرض لآراء يوفال نئمان، رئيس حركة «هتحياه» الفاشية والعضو البارز في «لجنة الطاقة الذرية» في إسرائيل، الذي أيد الغارة الإسرائيلية بشدة قال أنه كان قد شدد على «نشوء هذا التهديد المريع الذي يوشك أن يأتينا من العراق وعلى حقيقة أن الحكم في العراق غير مسؤول» بالإضافة لذلك لا توجد إمكانية لدى

إسرائيل، على حد زعمه» «لبناء أمنها على ما يسمى «ميزان الرعب». وحتى لو دخلنا العصر النووي لكي نحقق التوازن معهم (العرب) فإنه لا توجد أية ضمانة بأنهم لن يستخدموا هذا السلاح، وإذا واصل الفرنسيون تقديم المساعدة في تطوير مفاعلات جديدة وتزويد المفاعل بالوقود فسوف نضطر إلى تدميره ثانية»[١٤].

وقد أعرب نئمان عن اعتقاده بفشل الجهود «لإبادة إسرائيل بالطرق النووية» لمدة لا تقل عن ٣ ــ ٤ أعوام[١٥].

من جهة ثانية أكد البروفسور نئمان بأنه على ثقة من أنه يمكن منع إقامة مفاعلات ذرية في الشرق الأوسط خلال السنوات العشرين القادمة، وأنه يجب الافتراض أن الاتحاد السوفياتي لن يدخل المنطقة في سباق تسلح نووي في أعقاب ضرب المفاعل العراقي «فحتى الآن أظهر الاتحاد السوفياتي مقداراً من المسؤولية أكثر من أي دولة عظمى أخرى بالنسبة لنشر الأسلحة النووية في العالم.. وأنه حتى الدول العربية وحتى باكستان سوف تتصرف الآن بمزيد من الحذر حتى لا يكون هناك تحد واضح لإسرائيل في هذا المجال الحساس»[١٦].

وهكذا، بعد أن اطمأن نئمان إلى أن الغارة الإسرائيلية قد جمدت الخيار النووي العربي لمدة ثلاث سنوات على الأقل، فإنه يبدو مطمئناً أيضاً إلى «تحييد» الاتحاد السوفياتي من مجال سباق التسلح النووي بين الدول العربية وإسرائيل!

وفي مقابل هذا التصميم الإسرائيلي الرسمي لجعل احتكار المبادرة النووية في المنطقة بيد إسرائيل، فإننا نلمس لدى الجانب العراقي تصميمًا بنفس الدرجة لمواصلة محاولات الحصول على الخيار النووي بكل الوسائل، مهما تعثرت هذه المحاولات ومهما طال أمدها.

ففي البيان الذي أعلنه مجلس قيادة الثورة العراقي عقب الغارة الإسرائيلية على مفاعل تموز أكد المجلس تصميم العراق على مواصلة هذه المحاولات بقوله: «أننا نعلن ومن موقع الاقتدار والتفاؤل بالانتصار النهائي في ساحات الصراع وأن هؤلاء الأعداء الصهاينة والفرس وكل من يقف معهم أو يساندهم في السر والعلن لن يتمكنوا من تحجيم قدرتنا على النهضة والتقدم، سواء في الميدان التقني والعلمي أو في ميدان التحولات الاقتصادية والاجتماعية». وأضاف البيان يقول بأن «أولئك اللذين أتاحوا

للعراق بإخلاصهم وإيمانهم بقضيتهم ومجهودهم امتلاك تكنولوجيا نووية على قدر من المستوى أثار قلق وعدوانية العدو، هم قادرون على الاستمرار في هذا الطريق»[١٧].

وفي المذكرة التي بعث بها السيد طارق عزيز إلى الحركات والمنظمات السياسية في العالم باسم حزب «البعث» بصفته مسؤولاً لمكتب العلاقات الخارجية في الحزب، يطالب العراق تلك الحركات والمنظمات بالتضامن معه في «سعيه المشروع من أجل التقدم والتطور بما في ذلك حقه في حيازة التكنولوجيا النووية واستخدامها للأغراض السلمية»[١٨].

كما يؤكد السيد نعيم حداد في رسالة مماثلة لبرلمانات العالم؛ بصفته رئيساً للمجلس الوطني العراقي، «التصميم الأكيد على مواصلة السير في طريق العلم والتقدم والازدهار»[١٩]. والحقيقة أن هذه المفردات العلمية «الحيادية» ــ علم، تقدم، ازدهار، إنما هي تلميحات لنيات العراق الأكيدة في الحصول على الخيار النووي أسوة بالعدو الصهيوني، وهو ما أكده بنبرة أكثر وضوحاً وحدة السيد لطيف نصيف جاسم، وزير الإعلام العراقي الذي أعلن صراحةً» أن قصف إسرائيل للمنشآت النووية العراقية لن يثني العراق عن الاستمرار في برنامجه النووي. . . وأن استمرار العراق في برامجه النووية مسألة مبدئية ومركزية للعراق. . . وأن الفروقات العلمية بيننا وبين العدو تجعلنا نتشبث أكثر فأكثر بامتلاك الطاقة النووية مهما كلف الثمن ومهما طال الزمن. .[٢٠].

على أن التصريحات التي أدلى بها الرئيس العراقي صدام حسين بخصوص عزم بلاده على مواصلة السعي للحصول على الخيار النووي جاءت لتضع النقاط على الحروف فلقد دعا الرئيس العراقي أثناء حديثه إلى مجلس الوزراء العراقي، كل الدول المحبة للسلام في العالم لمساعدة العرب في امتلاك القنبلة الذرية[٢١]. وفي اللقاء الذي أجرته محطة التلفزيون الأميركية «أي. بي. سي» وأذاعتها المحطة من بغداد عن طريق الأقمار الصناعية، كان صدام حسين واضحاً كما لم يكن في أي وقت مضى بخصوص عزم بلاده للحصول على الخيار النووي. فعندما طلبت منه بربارا ولترز أن يوضح تصريحه الآنف الذكر، الذي أعلنه في حديثه لمجلس الوزراء، أجاب الرئيس العراقي عن هذه النقطة بقوله:

«. . إنه بغض النظر عن النوايا وإمكانات العرب، فعندما تكون إسرائيل تمتلك

القنبلة الذرية، فعلى كل القوى المحبة للسلام أن تعاون العرب ليمتلكوا مثل هذا السلاح من أجل السلام، أي لإقامة التوازن بين القنبلة الإسرائيلية التي تمتلكها إسرائيل الآن فعلاً وبين عدم امتلاك العرب لأي سلاح من النوع الذي يجعل إسرائيل تتردد في أن تستخدم هذه القنبلة ضد العرب»[٢٢].

وعندما سئل الرئيس العراقي عن الفترة الزمنية التي ستستغرقها عملية إعادة بناء المفاعل قال: «على أية حال، بغض النظر عن الزمن، فنحن مصممون على أن نمتلك مثله أو أحسن منه وبنفس الاتجاه». ويؤكد صدام حسين أن إسرائيل ارتكبت خطأ استراتيجياً كبيراً بقيامها بهذه الغارة لأنها «علمت ليس العراقيين وإنما العرب أن عليهم أن يغطسوا بالحلقات الإستراتيجية المهمة في اقتصادهم وفي علمهم وفي مستلزماتهم الفنية في الأرض إلى الحد الذي تصبح القنبلة الذرية بالضربة المباشرة عاجزة عن تحقيق هدفها». ولا يفوت الرئيس العراقي في نهاية المقابلة التلفزيونية أن يؤكد في معرض إجابته عما إذا كانت بلاده سترد بضربة مماثلة على الغارة الإسرائيلية «أن هذا الشعب من النوع الذي لا ينسى أعداءه».

ماذا يعني كل ما تقدم، سواء من الجانب الإسرائيلي، أو من الجانب العربي؟

□ **من الجانب الإسرائيلي:**

- أن امتلاك إسرائيل للسلاح النووي مسألة حتمية.
- أن في امتلاك هذا السلاح يكمن سر بقاء إسرائيل وأمنها.
- أن حصول العرب على الخيار النووي يشكل، في حد ذاته «إعلان حرب» ضد أسرائيل.
- أنه، لذلك، لن يسمح للعرب الحصول على الخيار النووي.
- أنه إذا تمكنت دولة عربية، رغم كل شيء، من الحصول على الخيار النووي أو قطعت بعض الخطوات العملية للحصول عليه، فعلى إسرائيل ألا تتردد في تدمير البنية التكنولوجية العربية التحتية، حتى ولو كانت في طور الأبحاث العلمية للأغراض السلمية.

□ **من الجانب العربي:**

- امتلاك العرب للسلاح النووي مسألة ضرورية لإقامة التوازن النووي مع إسرائيل.
- أن تقصير العرب في الحصول على الخيار النووي يشكل تهديداً خطيراً لأمنهم السياسي والعسكري من جانب إسرائيل.
- أن الهوة التكنولوجية بين الدول العربية وإسرائيل ليست بالحجم الذي يحول دون لحاق العرب بإسرائيل في مجال بناء القدرة النووية. وما تحققه إسرائيل بخبرتها العلمية والتقنية يمكن للعرب تحقيقه بمواردهم المالية.
- أن تعطيل أو تجميد مساعي الدول العربية للحصول على القدرة النووية لبضع سنين لن يشكل في حد ذاته تهديداً وتحدياً خطيراً ضد الدول العربية إذا ما عقدت العزم على مواصلة مساعيها للحصول على تلك القدرة.

وفي ظل هذا التناقض الحاد في الأهداف الاستراتيجية القومية، يصعب تصور إمكانية حصول اتفاق ضمني عربي ـ إسرائيلي يسمح بموجبه كل طرف للآخر بالحصول على الخيار النووي الذي يمكنه من موازنة الخيار النووي لدى الطرف الآخر في سبيل التوصل إلى نظام من الردع النووي المتبادل الثابت، يمكن من خلاله التوصل إلى صيغة من «التعايش السلمي» القائم على تبادل الردع النووي كما هو الحال مثلاً بين القوى النووية الكبرى في العالم، ولا سيما الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، بل وبين قوى نووية أصغر كما هو الحال بين الهند وباكستان.

وبطبيعة الحال، فإننا لا ننسى أن صياغة المطالب النووية في كلا الجانبين العربي والإسرائيلي لا تتم بمعزل عن المؤثرات الخارجية، ولا سيما تلك المتعلقة بمواقف القوتين الأعظم من مسألة سباق التسلح النووي بين العرب والإسرائيليين. وفي هذا المجال يبدو أن سباقاً كهذا يسير، حتى اللحظة، لصالح إسرائيل، التي تدين بإنجازاتها في مجال التكنولوجيا النووية إلى المساعدات العلمية والتقنية الغربية ولا سيما الأميركية، التي قدمت لها منذ مطلع الخمسينات. وبينما يأخذ «الالتزام النووي الغربي حيال إسرائيل صيغتين في آن واحد: صيغة الحماية النووية[٢٣] وصيغة العون التكنولوجي والمادي النووي، فإن الدول العربية تجد نفسها مفتقرة لأي صيغة من صيغ هذا الالتزام، مما يعطي لإسرائيل

ولا شك ميزة استراتيجية في هذا المجال. وسنتابع تفصيل هذه المسألة بمزيد من التوضيح في النقطة الثانية من هذا البحث.

٢ ــ استحالة جعل الشرق الأوسط منطقة منزوعة من السلاح النووي:

وهذه نتيجة طبيعية لإصرار كلا الجانبين العربي والإسرائيلي على أن يلغي أو يعرقل أو يجمد كل طرف منهما الخيار النووي للطرف الآخر كي يحتكر الخيار النووي لنفسه كما هو الحال بالنسبة لإسرائيل، أو ــ على أقل تقدير ــ لموازنة الخيار النووي لدى الخصم بخيار نووي مماثل لديه، كما هو الحال في الفترة الراهنة، بالنسبة لبعض الدول العربية.

ومن المعلوم أن إسرائيل تعتبر من الدول القليلة في العالم التي رفضت التصديق على المعاهدة الدولية حول حظر انتشار الأسلحة النووية في العالم عام ١٩٦٨م[٢٤]، كما أنها امتنعت عن التصويت على الاقتراح الذي عرضته الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها رقم (٢٩) لعام ١٩٧٤ والخاص بإنشاء منطقة منزوعة السلاح النووي في الشرق الأوسط وهو الاقتراح الذي أعيد بحثه في الدورة رقم (٣٠) للجمعية العامة حيث تم تبنيه بأغلبية كبيرة، من بينها معظم الدول العربية[٢٥].

وقد استغلت القيادة الإسرائيلية حادثة العدوان على المفاعل النووي العراقي لتجدد رفضها للامتناع عن إدخال السلاح النووي إلى المنطقة ورفضها لإقامة منطقة معزولة من السلاح النووي في الشرق الأوسط. فحول النقطة الأولى قال مناحم بيغن: «أعود وأؤكد بأن إسرائيل لن تقوم بإدخال السلاح النووي إلى المنطقة، نحن على استعداد للتوقيع على الميثاق ولكن بشرط أن تعقد الدول العربية معنا اتفاق سلام، ولكنها رفضت عقد ميثاق سلام معنا فما الفائدة من توقيع مثل هذا الميثاق؟»[٢٦].

ومن المدهش أن يتفوه بيغن بهذا الكلام بعد مرور عامين تقريباً على توقيع إسرائيل على اتفاقية سلام، كما يريد، مع أكبر دولة عربية وهي مصر، دون أن يبادر في المقابل إلى التوقيع على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، مما يجعل حديثه خالياً من أي معنى. وليس هناك أفضل من تعليق شارلز دوغلاس هيوم، رئيس تحرير «التايمز» للشؤون العربية والدولية حين يقول بهذا الصدد: «إن ما يقوله الناطق الإسرائيلي بأن بلاده لن

تبادر أولاً إلى استخدام القنبلة الذرية فهو قول تافه لا يحمل في طياته أي تطمين كنشرة الأحوال الجوية البريطانية التي تتبدل بين عشية وضحاها»[٢٧].

وحول النقطة الثانية يصف بيغن عملية إقامة منطقة منزوعة من السلاح النووي في الشرق الأوسط بأنها «فكرة بديعة» ولكنه يؤكد بأنها «ليست قابلة للتنفيذ» ويضيف قائلاً: «إنني كرجل ذي خبرة أقول إنها مجرد كلام في كلام، ولكننا نطلب أعمالاً وأعمالاً لسنا نريد كلاماً»[٢٨].

زد على ذلك أن إسرائيل لا تسمح لموظفي الوكالة الدولية للطاقة الذرية من الاطلاع على سير العمل في مفاعل «ديمونا» الذي قدمته فرنسا لإسرائيل منذ مطلع الخمسينات، كما أن فرنسا نفسها لا تزود الوكالة بأية معلومات كانت عن ذلك المفاعل. هذا ما يؤكده الدكتور جورج دلكوان، المدير العام للإعلام، الناطق الرسمي للوكالة[٢٩] وهذا ما يؤكده أيضاً البروفسور يورغن غروم، رئيس لجنة المراقبة في الوكالة[٣٠].

ومنذ أن كشفت الحكومة الباكستانية عن جهودها الرامية إلى الحصول على الخيار النووي قبل نحو عامين[٣١] بدا أن عاملاً جديداً قد أخذ يزيد من صعوبة التوصل إلى اتفاق بين الأطراف المعنية في الشرق الأوسط لإعلانه منطقة خالية من السلاح النووي. وقد استغلت إسرائيل هذا الأمر لتصوّر للعالم بأنها أصبحت محاطة بتهديد نووي يأتيها من جهتين: القنبلة الذرية «العربية» من جانب العراق وليبيا على وجه الخصوص، والقنبلة الذرية «الإسلامية» من جانب باكستان. مع أن القرار الباكستاني بالحصول على السلاح النووي أملته بشكل رئيسي، في رأينا، ظروف المنافسة بل والمجابهة غير المعلنة بين الهند والباكستان ولم تملِه ظروف المواجهة العربية الإسرائيلية، رغم أنه يحلو لبعض الأوساط العربية والباكستانية (لأغراض محض سياسية دعاوية) تصوير الأمر على هذا النحو، فتقدم خدمة سياسية وإعلامية لإسرائيل من حيث لا تعلم. وقد أحسن رئيس الحكومة الإسرائيلية استغلال هذه الفرصة حيث أعلن في مؤتمره الصحفي في ٩ حزيران الماضي أن إسرائيل تعتبر القنبلة الذرية الباكستانية خطراً يتهددها، وأن إسرائيل لن تتردد لذلك من توجيه ضربة إجهاضية للقاعدة التكنولوجية النووية الباكستانية كما فعلت حيال المفاعل النووي العراقي إذا ما شعرت إسرائيل بأن القنبلة الباكستانية أخذت تشكل تهديداً حقيقياً لها[٣٢]. من جانب آخر، اتهم سيناتور ديمقراطي كبير وهو «ألان كرانستون»

حكومة الرئيس ريغان بإفضاء معلومات إلى الكونغرس مؤداها أن باكستان تنتهك الضمانات حول إنتاج الأسلحة النووية. وأبلغ كرانستون جلسة استماع للجنة العلاقات الخارجية للكونغرس أن وزارة الخارجية اختارت أن تغطي على المعلومات لتضمن إقرار الكونغرس لمجموعة معونات أميركية قيمتها ٣٠٢ مليار دولار لباكستان وأعرب عن أسفه لضعف رقابة وكالة الطاقة الذرية على المفاعل الباكستاني(٣٣).

٣ ــ زيادة احتمال قيام إسرائيل بهجومات نوعية خطرة ضد أهداف استراتيجية عربية، قد تصل لدرجة استخدام أسلحة نووية تكتيكية:

لقد أثبتت الغارة الإسرائيلية الجوية على المفاعل النووي العراقي أن السلوك العسكري الإسرائيلي هو سلوك غير منضبط على الإطلاق، وأن إسرائيل لا تجد ما يكبحها عن إطلاق العنان لقواتها المسلحة لتنفيذ أي عملية هجومية، مهما كانت خطورتها على الصعيدين الإقليمي والدولي، وفي أي مكان من الأرض العربية طالما رأت في تحقيق ذلك خدمة لمصالحها السياسية والعسكرية بعيدة المدى. وقد اعتادت إسرائيل أن تتذرع بـ «الاعتبارات الأمنية» التي تكتسب لديها «خصوصية» متميزة لتبرير مثل تلك العمليات. وعلى سبيل المثال درجت إسرائيل على استخدام عبارات من نوع «أن الشعب الإسرائيلي غير مستعد لقبول إبادته بعد أن تحمل عذابات الاضطهاد النازي». هذا المنطق، الذي يعكس في ظاهره شعوراً بالخوف والشك من كل شيء وفي كل شيء إنما ينطوي في حقيقته على ابتزاز سياسي خطير. فتحت ستار الخوف من «خطر الإبادة» تجيز إسرائيل لنفسها أن تمارس أي سلوك عسكري يفيها ــ حسب ما ترى ــ هذا الخطر.

إن الاستعداد للذهاب إلى «الحد الأقصى» في التعامل العسكري مع العرب من جانب إسرائيل يطرح بشكل جدي الآن وأكثر من أي وقت مضى احتمال لجوء إسرائيل، في مرحلة قريبة مقبلة ربما، لاستخدام الأسلحة النووية التكتيكية ضد أهداف استراتيجية عربية مختلفة. وهذا الاحتمال قد يرد في مثل الحالات التالية:

١ ــ إذا تمكنت دولة عربية من الحصول على الخيار النووي في مدة قياسية ونجحت في حماية منشآتها وقاعدتها التكنولوجية النووية من أن تطالها ضربة إسرائيلية مدمرة. وعندها قد تضطر إسرائيل لضرب هدف استراتيجي آخر في هذه الدولة بحيث

ينجم عنه خسائر ليست أقل فداحة من تلك التي قد تترتب على ضرب المنشآت النووية ذاتها.

٢ ــ إذا تمكنت بعض الدول العربية من الحصول على أسلحة أكثر تقدماً وحداثة من تلك التي بحوزة إسرائيل، ولا سيما في مجال أجهزة الرادار والاستطلاع والإنذار المبكر. فالانكشاف الاستراتيجي العربي التقليدي هدف من أهداف إسرائيل العسكرية الذي تسعى لتكريسه كي تتمكن من توجيه الضربة العسكرية في الوقت المناسب وفي المكان المناسب لأي هدف عربي.

٣ ــ إذا امتلكت بعض الدول العربية أسلحة تدميرية فتاكة (ما دون نووية) كالصواريخ بعيدة ومتوسطة المدى التي يمكن إطلاقها من مسافات بعيدة جداً في مواقعها في تلك الدول لتصيب أهدافاً حيوية وتجمعات سكانية في إسرائيل.

٤ ــ إذا حققت أي دولة عربية، ولا سيما من دول المواجهة، حالة من القوة العسكرية تمكنها بمفردها من تشكيل خطر عسكري جدي على إسرائيل، حتى ولو كان هذا الخطر نظرياً.

٥ ــ إذا حدث تآلف عسكري ما بين مجموعة من الدول العربية، ولا سيما في «الجبهة الشرقية» وكان هدفه الصريح أو الضمني الإعداد لمواجهة عسكرية مع إسرائيل بهدف تحرير الأراضي المحتلة.

ــ إذا حدث هجوم عربي فعلي ضد إسرائيل وبدا واضحاً للقيادة الإسرائيلية إنها ستخسر الحرب، وإذا كانت هذه هي بعض الأمثلة للحالات التي تسمح إسرائيل لنفسها بموجبها توجيه ضربة نووية محدودة أو ما دون محدودة ضد الدول العربية، فما هي نوعية الأهداف الاستراتيجية العربية المتوقع أن تقوم إسرائيل بضربها؟

١ ــ المنشآت النووية ومراكز الأبحاث النووية في الدول العربية حتى وإن أعلنت هذه الدول وأكدت بأن تلك المنشآت إنما هي للأغراض السلمية.

٢ ــ الأهداف العسكرية لتجمعات الجيش ومخازن الأسلحة والعتاد والمطارات الحربية.

٣ ــ المجمعات الصناعية الرئيسية، ولا سيما مجمعات الحديد والصلب، والأهداف الاقتصادية الحيوية الأخرى.

٤ ــ المجمعات النفطية ولا سيما منشآت إنتاج النفط وخزاناته وأنابيبه.

٥ ــ البنية التحتية الأساسية كشبكة الطرق البرية الحديثة وسكك الحديد ــ إن وجدت ــ والمطارات والجسور.

٦ ــ التجمعات السكانية في المدن الرئيسية.

أما الأسباب التي تحملنا على الاعتقاد بأن إسرائيل قد لا تتردد في وقت من الأوقات في القيام بمثل هذه الهجومات النووية المحدودة أو ما دون المحدودة فهي:

(أ) رغبة إسرائيل في إعاقة وتعطيل التقدم العلمي والتكنولوجي العربي سواء في المجالات السلمية أو العسكرية للإبقاء على الهوة العلمية والتكنولوجية بين الدول العربية وإسرائيل.

(ب) رغبة إسرائيل في تخريب الاقتصاديات الوطنية في الدول العربية لا سيما تلك التي تعتبرها أشد خطراً عليها كالعراق وليبيا.

(ج) رغبة إسرائيل في إعاقة وتعطيل عملية تطوير وتحديث البنية العسكرية العربية التحتية خشية أن تتحول لخطر يهدد أمن إسرائيل وتفوقها.

أما المميزات التي قد تحصل إسرائيل عليها ــ موضوعياً ــ من جراء القيام بتلك الهجمات فهي:

(أ) القدرة على المبادرة إلى توجيه ضربات نووية إلى الدول العربية قبل أن تكون هذه الدول قد امتلكت بعد الخيار النووي وبالتالي سلاح الردع النووي. بمعنى آخر أن إسرائيل ستكون حينها قد امتلكت القدرة على توجيه ما يسمى بـ «الضربة الأولى» دون أن تتمكن الدول العربية من الرد عليها بما يسمى «الضربة الثانية».

(ب) تكريس التفوق العسكري الإسرائيلي في مجال الأسلحة التقليدية، بتفوق آخر في مجال الأسلحة النووية.

(ج) بقاء إسرائيل سيدة الموقف الاستراتيجي، أي قدرتها على التحكم في دينامية الحرب والسلام في المنطقة في الاتجاه الذي تريد.

إن كل ما تقدم يحتم على الدول العربية بمجموعها أن تجعل الخيار النووي أحد خياراتها العسكرية الاستراتيجية الرئيسية في المدى المنظور، طالما كان واضحاً أن التحدي العربي ــ الإسرائيلي في الموضوع النووي، على غرار الموضوعات الأخرى هو تحدي إرادات، ليس بالمعنى السياسي الأيديولوجي فحسب، بل والأهم من ذلك أيضاً بالمعنى العسكري البحت. وفي مدى جدية وسرعة الاستجابة من جانبنا للتحدي النووي الإسرائيلي الذي أخذ يدق أبوابنا يكمن سبب البقاء العربي والمصير العربي كله.

النقطة الثانية

تحليل سياسي لردود الفعل العربية والدولية على ضرب المفاعل

هناك خمس نتائج رئيسية يمكن استخلاصها من خلال استعراضنا لردود الفعل العربية والدولية على الغارة الإسرائيلية ضد المفاعل النووي العراقي:

١ ــ عدم وضوح جدية الدول العربية مجتمعة للحصول على الخيار النووي العربي، وبالتالي سلاح الردع النووي:

ويمكن تلخيص أبرز العناصر التي انطوت عليها التصريحات الرسمية الصادرة عن المسؤولين العرب والحكومات العربية بما يلي:

١ ــ إن العملية الإسرائيلية تمثل خروجاً على أبسط قواعد الحق والقانون الدولي.

٢ ــ إنها تشكل تهديداً خطيراً للسلام والأمن الدوليين.

٣ ــ إنها جاءت تأكيداً جديداً على النوايا العدوانية والأطماع التوسعية للكيان الصهيوني[٣٤].

٤ ــ إن إسرائيل لم تكن لتجرؤ على القيام بعملية بهذا الحجم ومن هذا النوع لولا ركونها إلى التأييد الأميركي المطلق في كل المجالات[٣٥]. وقد كانت الرسالة التي وجهها الملك حسين إلى الرئيس ريغان بعد أيام قليلة من قصف المفاعل العراقي

أكثر المواقف العربية وضوحاً في هذا الشأن، إذ تساءل العاهل الأردني قائلاً: «. . إن الالتزام الشديد وغير المشروط الذي أبدته الإدارات الأميركية المتعاقبة حيال تحقيق الأهداف الانتهازية للعسكرية الإسرائيلية محلياً، فهل تنوي الولايات المتحدة التخلي عن دورها كقوة عظمى لتتبنى كبديل وجهة النظر الإسرائيلية حول قضايا الأمن في المنطقة[٣٦]؟.

٥ ــ إن العملية تستهدف إعاقة التقدم العلمي والتكنولوجي للدول العربية.

وكعادتها في كل المناسبات التي تتعرض فيها بعض الدول العربية لمحنة، حرصت تلك الدول على أن تضمن تصريحاتها ما يؤكد استعدادها «للوقوف إلى جانب العراق»، ولكننا لا نعلم بطبيعة الحال ما تعنيه عبارة فضفاضة وعائمة كهذه في مثل هذه المحنة القاسية أكثر من معنى «المواساة» والدعم المعنوي.

والحقيقة أن أياً من التصريحات العربية الرسمية لم يتضمن ما من شأنه أن يعكس تصميم الدول العربية فرادى ومتضامنين للحصول على الخيار النووي العربي لموازنة الخيار النووي الإسرائيلي وإقامة نظام من الردع النووي في المنطقة، يحرم إسرائيل من فرصة احتكار السلاح النووي والتهديد باستخدامه في أي وقت. وكان هذا يعني في حد ذاته، ضمنياً، أن الدول العربية لا زالت تفضل الانتظار فترة أطول قبل أن تبدأ التفكير الجدي بالحصول على الخيار النووي. والنتيجة الأساسية المترتبة على هذا الموقف هي أن سياسة «الشجب والاستنكار» لممارسات إسرائيل العدوانية من ناحية، وسياسة إعلان «التعاطف الأدبي» مع كل دولة عربية تكون ضحية لهذه الممارسات من ناحية أخرى، هي السقف الذي لا يمكن لهذه الدول أن تتجاوزه في المدى المنظور على الأقل ــ لمواجهة الابتزاز النووي الإسرائيلي.

٢ ــ استعداد الولايات المتحدة السماح لإسرائيل باللجوء إلى استراتيجية الردع النووي ضد العرب:

لقد عكست تصريحات كبار المسؤولين الأمريكيين عقب الغارة الإسرائيلية هذا الاستعداد بما لا يدع أي مجال للشك. فالرئيس الأميركي رونالد ريغان نفسه، يبرر الغارة بقوله: «لا أتصور أن دولة مثل إسرائيل تشكل تهديداً لجيرانها بل العكس هو الصحيح،

لأن الدول المجاورة لا تعترف بها ثم يضيف: «إن العراق لم يعترف بوجود إسرائيل ولم يوقع معها اتفاقاً لوقف إطلاق النار. . وربما كانت لإسرائيل أسبابها التي جعلتها تقتنع بأن هذا العمل خطوة دفاعية!!»[٣٧] وأكثر من ذلك، لا يخفي ريغان تأييده لإسرائيل في موقفها الرافض للامتناع عن التوقيع على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية وقال إنه لا يعطي هذا الموضوع أهمية كبيرة، وإنه يشك كثيراً في أن تكون لهذه المعاهدة «فاعلية عملية بحجة أن هناك دولاً كثيرة وقعت عليها ومع ذلك تنتج أسلحة ذرية على حد قوله[٣٨].

ونستطيع أن نحدد أبرز المسائل التي انطوت عليها، صراحة أو ضمناً، تصريحات الرسميين الأميركيين حيال الغارة الإسرائيلية بما يلي:

١ ــ إن الولايات المتحدة كانت على علم مسبق بالغارة الإسرائيلية. وهذا ما يمكن استنتاجه من خلال تصريح ديفيد باساج، الناطق الرسمي باسم وزارة الخارجية الأميركية، وجاء فيه: «إن الولايات المتحدة تشاطر الدول الصديقة في الشرق الأوسط معلومات سرية تحصل عليها المخابرات المركزية الأميركية»[٣٩]. ومع أن باساج زعم بأن الولايات المتحدة لم تقدم لإسرائيل معلومات لقصف المفاعل النووي العراقي، فإن ذلك الزعم لا يمكن أخذه إلا بكثير من الشك. وعلى الأرجح فإنه زعم قصد به التضليل. وإمعاناً في هذا التضليل قال دين فيشر، أحد الناطقين الرسميين بإسم وزارة الخارجية «إن الولايات المتحدة لا ذنب لها إذا ما كانت أجهزة مخابراتها قد فشلت بطريقة ما، أو شكل ما، أو صيغة ما بالنسبة للعملية الإسرائيلية» وزعم أن طائرات الأواكس لم تكشف الطائرات الإسرائيلية «لأنها بكل بساطة كانت في دورية في منطقة بعيدة قرب الخليج!!»[٤٠].

والحقيقة أن التصريح الذي أدلى به مناحيم بيغن، رئيس الوزراء الإسرائيلي، حول المعلومات التي كانت بحوزة الولايات المتحدة بخصوص المفاعل النووي العراقي لا تخلو من دلالة في هذا الصدد. فقد أبلغ بيغن أعضاء «لجنة الأمن والخارجية» التابعة «للكنيست» بأن لديه وثيقة سرية تعرب عن قلق الحكومة الأميركية من نوايا العراق لإنتاج أسلحة نووية. وقالت مصادر اللجنة أن بيغن رفض إعطاء مزيد من التفصيلات حول هذه الوثيقة، ولكنه أعادها إلى الحكومة الأميركية[٤١].

وقد عاتبت وزارة الخارجية الأميركية بيغن في بيان صادر لها بخصوص هذه المسألة وقالت فيه أنها «لن تحذو حذو بعض رؤساء الوزراء الذين يكشفون عن محتوى محادثات سرية بين حكومتين». ولدى سؤال الناطق الرسمي بلسان الخارجية الأميركية عن تصريح بيغن أجاب: «إن الولايات المتحدة تبادلت المعلومات مع بلدان صديقة حول انتشار الأسلحة النووية.. وإننا نعتبر أن مثل هذه المعلومات وقف على الحكومات»[٤٢].

ولم يتردد العشرات من أعضاء مجلس الشيوخ والنواب الأميركيين في إعلان تأييدهم الصريح للغارة الإسرائيلية على المفاعل العراقي، ووصفوا الغارة بعبارات فيها الكثير من التبجيل والتعظيم من شأن إسرائيل وقواتها الجوية المسلحة وسيكون من المفيد عرض بعض نماذج من هذه التصريحات[٤٣].

ففي مجلس الشيوخ، وصف الفونس داماتو (جمهوري) الغارة بأنها «عمل شجاع» وقال إن إسرائيل محاطة بالاعداء، وأن العملية ضربة وقائية لأنها تشعر بأن أمنها القومي معرض للخطر. وذهب داماتو لأبعد من ذلك حين زعم بأن العملية «طريقة أنفع لمنع انتشار الأسلحة النووية» ومع أن دانييل باتريك موينهان قال إنه لا يؤيد العملية إلا أنه قال إنه «يفهم دوافعها» زاعمًا أن العراق أعلن أنه سيدمر إسرائيل، وعليه أن يتوقع انتقامات إسرائيلية من هذا النوع.

وفي مجلس النواب، قال جوناثان بينجام (ديمقراطي) أنه لا يريد الانضمام إلى قائمة المنتقدين لإسرائيل لأنه من الواضح أن العراق كان يسعى لبناء قوة نووية. وزعم أن صدام حسين أكد لنا أنه ينوي تدمير تل أبيب بالقنبلة النووية، وأنه وفقاً لهذه المعطيات، فإن الغارة الإسرائيلية هي «دفاع عن النفس». وفي تصريح مماثل قال أدوارد ماركي (ديمقراطي) «يجب ألا نلقي اللوم على إسرائيل وإنما على فرنسا وإيطاليا اللتين زودتا العراق بالمفاعلات واليورانيوم المشبع الذي يمكن تحويله بسهولة لإنتاج قنبلة نووية».

وفي نيويورك، التي تتواجد فيها أكبر جالية صهيونية، وصف ادوار كوش، عمدة المدينة العملية بأنها «عمل رائع» وزعم ماريوميناجي، النائب الديمقراطي عن المدينة أن «الهجوم مشروع ودفاع عن النفس وأن العالم سيكون أكثر سلاماً وأمناً بعده».

وهكذا، فإن المعنى الحقيقي الذي تنطوي عليه كل التصريحات الآنفة هو أن

الولايات المتحدة، إذا لم تكن حقاً قد أخذت علمًا فعلاً بالغارة الإسرائيلية على المفاعل العراقي أو أوصت أو أوعزت بها، فإنها، على الأقل، كانت بالتأكيد على علم مسبق بنوايا إسرائيل في القيام بتلك الغارة، سواء في ذلك الوقت الذي حدثت فيه فعلاً أو في أي وقت آخر. على أن المشكلة الحقيقة لا تكمن في معرفة ما إذا كانت الولايات المتحدة على علم مسبق أم لا بالغارة الإسرائيلية، بل تكمن في النوايا الأميركية ذاتها. إذ لو صدقنا أن واشنطن لم تكن تعلم مسبقاً بالغارة، وكانت تعارض فعلاً قيام إسرائيل بتنفيذها سلفاً، لما أصدر المسؤولون الأميركيون ذلك الفيض من التصريحات التي انطوت غالبيتها، وبطريقة تدعو للاستهجان أحياناً، على تأييد صريح للغارة، التي وصفت بعبارات من نوع أنها «عمل شجاع» وأنها «عمل رائع» وأنها «عمل مشروع» وأنها «دفاع عن النفس».

٢ ــ إن الولايات المتحدة ليست مستعدة لإيقاع أي عقوبات حقيقية ضد إسرائيل نتيجة قيامها بالغارة. لقد صدرت بعض تصريحات الاستنكار التي وردت في بادىء الأمر على لسان المسؤولين الأميركيين كقول ريغان: «إن دلائل ترجح بأن إسرائيل قد خرقت القانون الأميركي باستخدامها أسلحة أميركية الصنع في هذا الهجوم»[٤٤] وقول وزارة الخارجية في بيان صادر عنها «أن الولايات المتحدة تدين الهجوم الإسرائيلي على العراق وهو هجوم لا سابقة له» و«أنه من الملاحظ أنه استعملت في هذه الغارة الطائرات التي زودتها واشنطن لإسرائيل ويحتمل أن يكون قد تم خرق القانون الأميركي والاتفاقات المعقودة مع إسرائيل والتي تم بموجبها بيع تل أبيب الأسلحة»[٤٥]. غير أن هذه التصريحات سرعان ما نقضها أصحابها في تصريحات لاحقة، حيث تبين فيما بعد أن هذه التصريحات قصد بها امتصاص نقمة بعض الأصدقاء أكثر مما كانت تعكس موقفاً رسمياً فعلياً للولايات المتحدة من الغارة.

لم يكن أمام الإدارة الأميركية من مخرج للتخلص من هذا الإحراج ولتمييع الموقف الأميركي إلا عن طريق إحالة «ملف المفاعل» للكونغرس بحجة أنه الجهة المخولة بالنظر فيما إذا كانت إسرائيل قد انتهكت اتفاقها الموقع مع أميركا منذ عام ١٩٥٣ بعدم استخدام الأسلحة الأميركية في عمليات هجومية، وكأن هناك أدنى مجال للشك في أن الغارة الإسرائيلية كانت عملاً عدوانياً خطيراً صارخاً، وهو ما أكدته المواقف الرسمية للغالبية الساحقة من حكومات العالم وكذلك الأمم المتحدة وسكرتيرها العام ومسؤولو

الوكالة الدولية للطاقة الذرية في فيينا. وما أرفع الخيط الذي يفصل بين العمليات العسكرية ذات الطابع «الدفاعي» والأخرى ذات الطابع «الهجومي» في التفكير والسلوك العسكري لدى إسرائيل. وحتى هذه اللحظة، لم يصدر أي بيان رسمي عن الكونغرس يتضمن رأيه حيال القضية التي أحيلت إليه مما يعني أن «قلق المفاعل» سيطويه النسيان.

ويبدو واضحاً أن الكونغرس قد استسلم أخيراً للرأي الذي تتبناه أغلبية أعضائه، وهم من غلاة الصهاينة أو المدافعين عن الصهيونية، والقائل بأن الغارة الإسرائيلية كانت عملاً دفاعياً بحتاً.

إن «العقوبة» الشكلية والمؤقتة التي فرضتها الولايات المتحدة على إسرائيل، والتي تمثلت بقرارها تعليق إرسال أربع طائرات من طراز ف ــ ١٦، كانت ستسلم إلى إسرائيل في أواخر حزيران/ يونيو الماضي، لا تتناسب إطلاقاً مع حجم العدوان الإسرائيلي وخطورته. لقد قصد بها في الواقع «تطييب خاطر» بعض الأصدقاء العرب أكثر مما قصد منها معاقبة إسرائيل، وأين هذه العقوبة من تلك التي كانت الولايات المتحدة قد فرضتها، مثلاً، ضد تركيا عام ١٩٧٥ لغزوها قبرص بأسلحة أميركية، حيث استمر حظر إرسال السلاح الأميركي لهذه الدولة التي تحرس الجدار الجنوبي لحلف الأطلسي طيلة سنوات عديدة.

٣ ــ إن الولايات المتحدة تعتبر أن أي تناقضات تنشأ بينها وبين إسرائيل من جراء تعقيدات الصراع العربي ــ الإسرائيلي هي تناقضات ثانوية، ولا يمكن لها بالتالي أن تؤثر على جوهر التحالف الاستراتيجي بين البلدين، إذ بعد أقل من أسبوع على قيام إسرائيل بغاراتها ضد المفاعل العراقي، أكد ديفيد باساج، الناطق بإسم وزارة الخارجية الأميركية، أنه «ليس هناك أي تغيير في النظرة إلى إسرائيل كرصيد استراتيجي للولايات المتحدة في الشرق الأوسط»[٤٦]. وفي الجلسة الختامية التي عقدها مجلس الأمن الدولي للموافقة على مشروع القرار الخاص بإدانة الغارة الإسرائيلية ألقت كيركباتريك، مندوبة الولايات المتحدة لدى المجلس كلمة قبل إجراء عملية التصويت بقليل قالت فيها «أن متانة العلاقات بين الولايات المتحدة وإسرائيل والالتزامات الأميركية تجاهها معروفة جيداً من قبل أعضاء المجلس.. إن حرارة العلاقات الإنسانية بين شعبينا تسير بسهولة ولم يحدث ما من شأنه أن

يغير بطريقة ما قوة تعهداتنا. . إننا فخورون بتسمية إسرائيل بالصديق والحليف»[٤٧]. وبعد ذلك بأشهر قليلة، أي في أيلول/ سبتمبر الماضي، جرى التوقيع في واشنطن من جانب الرئيس الأميركي ريغان ورئيس الوزراء الإسرائيلي بيغن على ما سمي باتفاقية «التعاون الاستراتيجي» بين الولايات المتحدة وإسرائيل. و«العقوبة» التي كان من المفترض أن تفرضها الولايات المتحدة ضد إسرائيل بسبب ضربها للمفاعل العراقي حولتها إسرائيل إلى «مكافأة» لها من جانب أميركا بأن أصبحت تتعامل معها لا كمجرد «حليف» أو «زبون» تابع في المنطقة بل كشريك رئيسي، ولكن، هل ستتصرف الولايات المتحدة بمثل حالة الاستخفاف والرعونة التي أبدتها حيال قصف المفاعل النووي العراقي فيما لو انتقلت استراتيجية الردع النووي الإسرائيلية إلى خطوة أكثر حدة وقامت إسرائيل بهجوم نووي محدود أو ما دون محدود ضد الدول العربية أو بعضها؟ بطبيعة الحال على المرء أن يتريث قليلاً قبل أن يصدر مثل هذا الحكم. فإن قامت إسرائيل بهجوم كهذا فستخرج المواجهة حينها، على الأرجح، عن نطاق المواجهة الثنائية المباشرة بين الجانبين العربي والإسرائيلي وستنتقل إلى إطار حافة المواجهة الدولية بين القوتين النوويتين الأعظم. وبسبب ذلك، ونظراً لحالة التوازن في الرعب النووي بين تلك القوتين، فمن المرجح أن تتصرف الولايات المتحدة حينئذٍ بشعور أكبر من المسؤولية وإدراك الخطر. صحيح إنه لا توجد أي اتفاقية رسمية معلنة بين دولة عربية وبين الاتحاد السوفياتي تلزم موسكو بتقديم الحماية النووية لهذه الدولة إذا ما تعرضت لخطر هجوم نووي، لكنه من المتفق عليه، حسب قواعد اللعبة الدولية بين القوتين الأعظم كما وردت في مؤتمرات «الوفاق الدولي» إن أياً من الدولتين الأعظم لن تسمح بأن تتعرض دولة صديقة أو حليفة لها لخطر إبادة وجود شعبها وكيانها.

ويجب ألا يترتب على هذا القول مطلقاً أي استنتاج بطريقة أتوماتيكية بأن إسرائيل لذلك، قد تمتنع عن القيام بأي هجوم نووي ضد الدول العربية، أو أن الولايات المتحدة ستثني إسرائيل، بالقوة إن لزم الأمر، عن القيام بمثل هذا الهجوم خشية التورط في مواجهة مع الاتحاد السوفياتي. كل ما في الأمر أن هذه المسألة ستخضع لحسابات وتقديرات أكثر دقة وبروح أعلى من الشعور بالمسؤولية والإدراك للعواقب والاحتمالات المختلفة للموقف من جانب إسرائيل والولايات المتحدة على حد سواء.

٣ ــ عدم وضوح نوايا الاتحاد السوفياتي إزاء التهديد النووي الإسرائيلي ضد الدول العربية من ناحية وإزاء مدى استعداده لوضع الوطن العربي تحت مظلته النووية من ناحية أخرى:

إن العناصر التي انطوت عليها التصريحات الرسمية السوفياتية إزاء الغارة الإسرائيلية يمكن تلخيصها بما يلي:

١ ــ إن الغارة تعتبر قرصنة دولية[٤٨]. كما أنها تشبه تصرف قطاع الطرق[٤٩].

٢ ــ إن الغارة ما كانت لتحدث بغير موافقة الولايات المتحدة. وقالت «تاس» بهذا الصدد إن الولايات المتحدة كانت على علم مسبق بالعدوان الصهيوني، وقد أذنت لإسرائيل بهذا العدوان. وأضافت بأن المنشآت النووية العراقية كانت تقلق بال الولايات المتحدة منذ وقت طويل، مشيرة إلى أن أميركا سبق أن طلبت من فرنسا إيقاف تعاونها مع العراق في مجال الأبحاث النووية[٥٠]. وقالت «تاس» إن إدانة وزارة الخارجية الأميركية للعدوان بالكلمات تهدف إلى تضليل الرأي العام العالمي فيما يتعلق بالموقف الحقيقي للولايات المتحدة، فضلاً عن تخفيف ردود الفعل المعادية لأميركا لدى الأمة العربية اتجاه هذا العمل العدواني الذي استعانت إسرائيل في تنفيذه بطائرات وقنابل أميركية[٥١].

٣ ــ إن الغارة تؤكد مرة أخرى «أن النزعة العدوانية الإسرائيلية التي تعززها سياسة التوسع الصريح للولايات المتحدة تهدد بإثارة نزاع مسلح جديد في المنطقة»[٥٢].

وهكذا، يتضح بكل جلاء، أنه برغم عنف لهجة الإدانة السوفياتية للغارة الإسرائيلية وبرغم تحميل موسكو للولايات المتحدة مسؤولية مباشرة عن هذه الغارة، واعتبار أن ما حدث شكل تهديداً خطيراً للسلام في المنطقة، فإنه لا يشتم من هذه الصياغات الدبلوماسية السوفياتية ما يوحي باستعداد الاتحاد السوفياتي لردع إسرائيل عن القيام بهجومات مماثلة ضد الأهداف العربية مستقبلاً من ناحية، ولا إلى ما يوحي باستعداده لتقديم حماية نووية للدول العربية إذا ما تعرضت لخطر هجوم نووي إسرائيلي برضى أميركي ضمني.

وقد يبدو هذا الأمر غريباً مع وجود اتفاقية للصداقة والتعاون ــ التي تشمل الجانب

العسكري إضافة للجوانب الأخرى ـ بين الاتحاد السوفياتي والعراق، وهي الاتفاقية التي تنطوي على وعد من جانب الاتحاد السوفياتي بتقديم العون العسكري للعراق إذا ما تعرض لعدوان خارجي. لكن يبدو أن هذا الوعد لا زال غامضاً. والتاريخ الديبلوماسي القريب يزودنا بأمثلة عديدة لهذه الوعود (كما كان حال الولايات المتحدة إزاء إيران عام ١٩٤٦ في وجه الاتحاد السوفياتي، وجزيرتي كيموى وماتسو عام ١٩٥٨ في وجه الصين الشعبية، وكذلك حال الاتحاد السوفياتي حيال كوبا عام ١٩٦١ في وجه الولايات المتحدة)[٥٣] ولسوء الحظ، فإن الغارة الإسرائيلية ضد المفاعل النووي العراقي أثبتت أن الوعد السوفياتي بتقديم العون العسكري للعراق لم يكن غامضاً فحسب، بل ونظرياً أيضاً.

إن هذا لا يعني بطبيعة الحال أن مجرد وجود وعد أو التزام صريح من جانب الدولة الكبرى لحماية حليفها الأصغر سيمنع بالضرورة الدولة المهاجمة من الاعتداء على هذا الحليف. وهناك ست حالات على الأقل اختار فيها المهاجم تجاهل التزام ضمني أو صريح يلزم الدولة الحامية بحماية الحليف، فمثلاً هاجم هتلر النمسا واحتلها عام ١٩٣٨ رغم ارتباط بريطانيا وفرنسا وإيطاليا بمعاهدة مع النمسا لحمايتها، كما هاجم تشيكوسلوفاكيا عام ١٩٣٩ رغم ارتباطها بمعاهدة دفاع مع فرنسا وبالتزام خطي من بريطانيا لنفس الغرض وهاجمت أميركا كوريا الشمالية عام ١٩٥١ رغم وجود تصريح معلن من الصين الشعبية بحمايتها[٥٤]. وفي الخمسينات أصدر المسؤولون الأميركيون مراراً تصريحات حول «تحرير» الديمقراطيات الشعبية في أوروبا الشرقية من السيطرة السوفياتية، لكن هذا لم يمنع الاتحاد السوفياتي من اجتياح لمجر عام ١٩٥٦ وغزو تشيكوسلوفاكيا عام ١٩٦٨.

ما الذي يعنيه ذلك؟ إن معناه الحقيقي أولاً، إن تقديم الحماية النووية للدول العربية من جانب الاتحاد السوفياتي في أوقات الأزمات العصيبة ليس أمراً مفروغاً منه، ومعناه ثانياً، أن ليست نصوص المعاهدات، النصوص الصريحة منها أو الضمنية، هي التي تحدد ما إذا كان الاتحاد السوفياتي سيلتزم بتقديم الحماية النووية للجانب العربي أم سيقف مكتوف اليدين، بقدر ما أن هذا الالتزام تمليه دوافع واعتبارات وحسابات كثيرة ومعقدة، ذاتية وموضوعية، غير منفصلة عن ظروف الزمان والمكان، يجريها ويقيمها ويحسبها الاتحاد السوفياتي بنفسه، بغض النظر عن رغبات الحلفاء، وبغض النظر عما تلزمه به نصوص الاتفاقيات والمعاهدات الرسمية إزاء هؤلاء الحلفاء.

وإذا أردنا أن نخلص إلى نتيجة أساسية من كل ما تقدم نقول، أنه لا يوجد ما يلزم الاتحاد السوفياتي رسمياً وفعلياً بتقديم حمايته النووية للدول العربية، حتى الآن، من ناحية ولكن هذا الالتزام، من ناحية أخرى، ليس أمراً غير وارد على الإطلاق.

٤ ــ عدم الاطمئنان لنوايا الدول الغربية المصدرة للخبرة التكنولوجية في تمكين العرب فعلاً من الحصول على الخيار النووي:

من بين مجموع الدول الغربية النووية، لا توجد سوى فرنسا التي أبدت استعدادها منذ عام ١٩٥٧، لتقديم خبرتها التكنولوجية النووية للأغراض السلمية للعراق. غير أن نمط التعامل الفرنسي مع مسألة تقديم هذه الخبرة للدول غير النووية الراغبة في الحصول عليها، لا يخلو من نزعة انتهازية وغير محايدة، ولا سيما في ظل الحكومية الفرنسية الاشتراكية الحالية.

ففي حين كانت فرنسا أول دولة في الغرب تقدم لإسرائيل مفاعلاً نووياً منذ مطلع الخمسينات، وفي حين امتنعت الحكومات الفرنسية المتعاقبة عن ممارسة أي رقابة فعلية على مفاعل «ديمونا» الإسرائيلي كي لا يتحول لإنتاج الأسلحة النووية، فإن فرنسا تمارس سياسة رقابة متشددة ووثيقة في هذا المجال إزاء العراق، رغم المصالح الاقتصادية والتجارية الهائلة التي تربط فرنسا بالعراق. وقد استغلت حكومة الرئيس فرانسوا ميتران حادثة تدمير الطائرات الإسرائيلية للمفاعل العراقي لتعيد فتح ملف التعاون النووي مع العراق من جديد، بقصد إحكام الرقابة أكثر من أي وقت، على المفاعل الجديد الذي قد تحصل عليه العراق من فرنسا إذا ما وافقت الحكومة الفرنسية أخيراً على تزويد العراق به.

لقد حدد الرئيس ميتران موقفه الواضح من هذه المسألة بقوله: «بصفتي مسؤولاً سياسياً في المعارضة، وخاصة خلال الحملة الانتخابية، قدمت احتجاجي ضد تسليم المفاعل النووي (العراق) بسبب شعوري بالقلق من أن تساهم فرنسا بخلق توتر جديد في هذه المنطقة من العالم. وفي الواقع كنت أتمنى أن تبقى مساهمتنا التكنولوجية في تنمية العراق بمنأى عن الشبهات فيما يخص نتائجها العسكرية. ولا بد لي من القول إنني، مثل أي شخص كان، كنت أجهل وجود بند سري ينص على مشاركة فرنسا بسير هذه

العملية حتى عام ١٩٨٩. ولوعرف هذا البند قبل الآن لأمكن تجنب الكثير من الاحتجاجات. . وعدا هذا البند الذي يستحق تدقيق النظر فيه، لا توجد سوى إمكانية مراقبة واحدة، هي وكالة الطاقة الدولية. ولهذا السبب طلبت فور انتخابي رئيساً بممارسة هذه الرقابة من جديد»[٥٤].

إن تحليل مضمون هذا النص يؤدي إلى إبراز النقاط التالية:

١ ــ إن الرئيس الفرنسي الحالي، والحكومة الفرنسية الحالية، لم يكونا راغبان في الأصل ولا موافقان على قيام الحكومة الفرنسي السابقة في عهد ديستان بتزويد العراق بالخبرة التكنولوجية الفرنسية النووية، حتى للأغراض السلمية.

٢ ــ إن مجرد حصول دولة عربية كالعراق على مفاعل نووي للأغراض السلمية يثير بحد ذاته شبهات حول نتائجه العسكرية.

٣ ــ إن الحكومة الفرنسية تتشكك في مدى دقة الرقابة التي مارستها وكالة الطاقة الدولية على المفاعل العراقي، ولذلك فإن ميتران يدعو الوكالة «لممارسة هذه الرقابة من جديد». وليس هناك من معنى لهذه العبارة (طالما كانت الرقابة حاصلة ومستمرة في الأصل وبالتالي لا حاجة للدعوة لتجديدها) سوى دعوة الوكالة الدولية لممارسة رقابة أدق وأشد على أي مفاعل نووي قد يحصل العراق عليه من جديد.

وكم كان بودنا أن تتضمن تصريحات الرئيس ميتران، وباقي المسؤولين الفرنسيين، ما يدعو إسرائيل، في المقابل، للتوقيع على معاهدة، حظر انتشار الأسلحة النووية، وإخضاع منشآتها النووية لرقابة وكالة الطاقة الدولية، وبإثارة الخشية من احتمال قيام إسرائيل بإنتاج خيارها النووي.

وحتى هذه اللحظة، يتجنب المسؤولون الفرنسيون إعطاء أي موقف رسمي علني محدد من مسألة استعداد فرنسا لإعادة تزويد العراق بمفاعل نووي جديد. وحين سئل رئيس الوزراء الفرنسي بيير موروا عن هذه النقطة إثر وقوع اغارة الإسرائيلية أجاب بأنه إذا تقدمت الحكومة العراقية رسمياً بطلب بهذا المعنى فإن الحكومة الفرنسية «ستقوم بدراسته»[٥٥]. أما الرئيس ميتران نفسه فقد أجاب عن هذه النقطة بقوله: «إنني لن أوقع على أي عقد إلا إذا كنت مطمئناً لعدم استخدام تكنولوجيا لأغراض عسكرية[٥٦]».

أولاً ــ إن فرنسا لن تعيد تزويد العراق بمفاعل جديد، بطريقة أوتوماتيكية، بمجرد أن يتقدم العراق بطلب رسمي لهذا الغرض.

ثانياً ــ إنه في حال موافقة فرنسا على تلبية هذا الطلب من الناحية المبدئية، فإنها ستفرض عدة التزامات وتطلب عدة اشتراطات من الجانب العراقي لكي تضمن عدم تحويل هذا المفاعل للأغراض العسكرية.

والخلاصة أنه إذا أضفنا لهذه التعقيدات التي تزيد الحكومة الفرنسية الحالية خلقها أمام العراق للحصول على مفاعل نووي جديد، الضغوطات الأميركية والإسرائيلية الرسمية الشديدة، وضغوطات القوى الصهيونية النافذة في أكثر من مجال في فرنسا لمنع الحكومة الفرنسية من التفكير مجدداً بتقديم المعونة التكنولوجية النووية للعراق، لنا أن نقرر بعد ذلك، أن اعتماد الجانب العربي على الغرب في مجال بناء قدرته النووية إنما هو أمر تحوم حوله العديد من الشكوك وتقف أمامه الكثير من العقبات الحقيقية.

٥ ــ استحالة ركون العرب إلى «إرادة» المجتمع الدولي والأمم المتحدة لمنع إسرائيل من تهديدهم بسلاح الردع النووي أو بمهاجمتهم في حرب نووية:

لو استعرضنا تصريحات كبار الزعماء السياسيين في العالم، وتصريحات الناطقين بإسم وزارات الخارجية لمختلف الدول، لوجدنا أن هذه التصريحات لا تتجاوز حدود ما يلي:

١ ــ اعتبار الغارة الإسرائيلية بمثابة خرق خطير للقانون الدولي وللسلام والأمن الدوليين.

٢ ــ إنها تشكل عامل تصعيد حدة التوتر في الشرق الأوسط.

٣ ــ إنها، لذلك، غارة تستحق الشجب والاستنكار.

وقليلة هي الدول التي طالبت علناً بفرض عقوبات ضد إسرائيل، أو التي أعلنت استعدادها لتقديم أي شكل من أشكال العون للعراق لمواصلة جهوده الرامية إلى الحصول على الطاقة النووية. إن هذا قد يعني أن بعض تلك الدول، وإن أدانت الغارة

الإسرائيلية ورأت فيها انتهاكاً للقوانين مكتفية بتسجيل هذا الموقف الأدبي، فإنها قد لا تكون راغبة في الوقت ذاته أن تتمكن دولة عربية كالعراق من الحصول على الخيار النووي العربي، لاعتبارات سياسية دولية كثيرة.

وعلى سبيل المثال، فإن فرنسا، بلسان رئيس جمهوريتها وبلسان رئيس حكومتها، اعتبرت الغارة عملاً «غير مقبول وفي منتهى الخطورة، ولذلك فإن فرنسا تشجبه تماماً»[٥٧] واعتبرت تاتشر، رئيسة الوزراء البريطانية أن الغارة تعتبر «خرقاً للأعراف والقوانين الدولية وعملاً مباشراً لتهديد السلام في عموم المنطقة»[٥٨] وعبر هانز ديتريش غينشر وزير الخارجية الألماني الغربي عن استياء حكومته وشجبها للعدوان الذي وصفه بأنه «يتعارض والمبادىء التي تؤمن بها حكومة ألمانيا الاتحادية»[٥٩] ووصف بيان وزارة الخارجية الألمانية الغارة الإسرائيلية بأنها «عمل طائش ومتهور» ودعا وزير الخارجية الياباني سونا وسونادا جميع الدول المعنية إلى «كبح جماح إسرائيل وانتهاكها للقوانين والأعراف الدولية»[٦٠]. ومع ذلك، فإنه حين بدأ مجلس الأمن الدولي مناقشة الغارة الإسرائيلية بناء على شكوى تقدمت بها الحكومة العراقية، بدأت هذه الدول جميعاً رفضها الصريح لأي قرار يتضمن إنزال أي عقوبة ضد إسرائيل مهما صغرت. ذلك ما أكده الباجي قائد السبسي، العضو العربي الوحيد في مجلس الأمن وقت مناقشة موضوع الغارة[٦١]. إن ذلك يعني بوضوح أن الدول الغربية وإن التزمت أدبياً بشجب الغارة لفظياً، فإنها حين كان الأمر يتعلق بفرض عقوبات ضد إسرائيل، أبانت جوهر موقفها الحقيقي المبني على العداء للجانب العربي ولكل محاولاته في اللحاق بركب العلم والتكنولوجيا الحديثة، لإبقاء زمام المبادرة في هذا المجال في المنطقة بيد إسرائيل.

ولأن الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا هم أعضاء دائمون في مجلس الأمن الدولي، ويقدمون مصالح إسرائيل الاستراتيجية، فإنه من الطبيعي ألا يتوقع العرب يوماً ما أن يشكل مجلس الأمن، بصفته الهيئة التنفيذية العليا للأمم المتحدة، عامل كبح جماح إسرائيل العسكري إذا ما فكرت القيام بعملية مماثلة كتلك التي نفذتها ضد مفاعل تموز العراقي وربما للقيام بسياسة ردع نووي أكثر خطورة.

لهذا كله، فقد كان من المتوقع تماماً أن يكون البيان الصادر عن مجلس الأمن بهذا الخصوص ضعيفاً خالياً من أي عقوبة تردع إسرائيل عن القيام بهجومات مماثلة في

المستقبل. ومن المفيد أن ننقل هنا نص هذا القرار لإيضاح مدى الضعف الذي يعاني منه:

«إن مجلس الأمن الدولي:

أولاً ــ يندد بشدة بالهجوم العسكري الذي قامت به إسرائيل في خرق واضح لميثاق الأمم المتحدة وأعراف السلوك الدولي.

ثانياً ــ يدعو إسرائيل للامتناع في المستقبل عن تصرفات أو تهديدات من هذا النوع.

ثالثاً ــ ويعتبر كذلك أن الهجوم المشار إليه يشكل تهديداً خطيراً لنظام الإجراءات الوقائية الخاص بوكالة الطاقة الذرية الدولية برمته، والذي يشكل معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية.

رابعاً ــ ويعترف اعترافاً كاملاً بحق العراق غير المقيد والذي لا يمكن تحويله، وحق الدول الأخرى، خاصة الدول النامية، في إنشاء برامج للتنمية التكنولوجية والنووية لتطوير اقتصادياتها وصناعتها لأغراض سلمية وفقاً لحاجياتها في الحاضر والمستقبل، وبشكل منسجم مع الأهداف المقبولة دولياً من حيث منع انتشار الأسلحة النووية.

خامساً ــ يدعو إسرائيل بصورة مستعجلة إلى وضع منشآتها النووية بإشراف إجراءات وكالة الطاقة الذرية الوقائية.

سادساً ــ يعتبر أن للعراق الحق في تعويض مناسب عن الدمار الذي لحق به والذي اعترفت إسرائيل بمسؤوليتها عنه.

سابعاً ــ يطلب من الأمين العام للأمم المتحدة أن يبقى مجلس الأمن على اطلاع مستمر على تطبيق هذا القرار»(٦٢).

إن تحليل مضمون هذا القرار يرينا ما يلي:

(أ) أن القرار يقوم على عدد من المبادىء العامة التي أقرها ميثاق الأمم المتحدة التي يحفظها عن ظهر قلب تلامذة مبتدئون في القانون الدولي. فمبدأ التنديد بالعدوان، واعتبار العدوان خرقاً لأعراف السلوك الدولي وتهديد السلام والأمن

الدوليين للخطر، حين ترد في نص قرار يتناول عدواناً خطيراً كهذا، لن تكون سوى تحصيل حاصل.

(ب) أن الاعتراف للعراق بحق القيام ببرامجها النووية للأغراض السليمة هو من الحقوق التي اكتسبها أصلا بموجب ميثاق وكالة الطاقة الذرية ومرة أخرى، فإن القرار لم يأت بجديد.

(ج) أن القرار يدعو إسرائيل لوضع منشآتها النووية تحت إشراف وكالة الطاقة الذرية لكنه لا يطالبها، من باب أولي، بالتوقيع على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية كي تلتزم قانونياً بما يدعوها القرار إليه.

(د) أن القرار لا يحدد الكيفية التي يتم بموجبها تقديم التعويض المناسب عن الغارة للعراق، ولا يحدد صراحة الجهة التي يجب أن تقدم هذا التعويض، تاركاً هذه المسألة لمزاج إسرائيل. ولذلك لم يكن غريباً أن يعلق يهوداً بلوم، مندوب إسرائيل لدى الأمم المتحدة على هذه النقطة ويقول متبجحاً أن حكومته لن تدفع حتى ربع بنس نحاساً».

وهكذا، فإنه مثلما أثبتت الأمم المتحدة عجزها عن وضع حد للغطرسة العسكرية التي ظلت تمارسها إسرائيل حيال الدول العربية بالأسلحة التقليدية، يبدو أن هذه المنظمة الدولية لن تكون أوفر حظاً في مواجهة سياسة الردع النووي الإسرائيلية بسبب مواقف الدول الغربية المنحازة بشكل سافر لصالح إسرائيل.

النقطة الثالثة

تحليل عسكري للغارة الإسرائيلية ضد المفاعل

هناك خمسة عناصر رئيسية سنتناولها في تحليل الجانب العسكري للغارة ضد المفاعل النووي العراقي، والتي يتحتم على العرب أخذها في الاعتبار لدى حساب الردع النووي، قبل وبعد تمكنهم من الحصول على الخيار النووي.

١ ــ الانكشاف الاستراتيجي للأجواء العربية:

مع أن هذا الانكشاف يعتبر تقليدياً جزءاً من الانكشاف الاستراتيجي للمسرح

الـعملياني العربي إلا أنه يعتبر أخطر مظاهر هذا الإنكشاف. لقد دفعنا ثمناً باهظاً جداً صبيحة الخامس من حزيران (يونيو) ١٩٦٧ يوم أن أجهزت الطائرة الإسرائيلية بضربة مفاجئة وخاطفة على أكبر سلاح جوي عربي في مصر وحسمت المعركة سلفاً لصالحها في دقائق. ويبدو أننا لا زلنا نعاني من عدم قدرتنا التامة على سد هذه الثغرة الخطيرة والمدمرة التي توفرها أجوائنا المفتوحة لطيران العدو الحربي، وضعف وسائل دفاعاتنا الجوية إلى حد يثير الدهشة ذلك ما أثبتته الغارة الإسرائيلية ضد المفاعل العراقي.

لقد تشكلت لدى خبراء الاستراتيجية الفرنسيين من المعلومات المتوفرة صورة شبه واقعية للغارة الإسرائيلية. فقد شاركت فيها ١٤ طـائرة مؤلفـة من (٨ طائـرات ف ــ ١٦ و ٦ طائرات من طراز ف ــ ١٥) مقاتلة للحماية. وقد حملت الطائرات نحو عشرة أطنان من القنابل زنة الواحدة منها نحو طن واحد لإحداث أكبر قدر من التدمير في قبة المفاعل المبنية من الخرسانة المسلحة. وقد انطلقت الطائرات مساء يوم الأحد ٧ حزيران من قاعدة «اتزيون» في سيناء في الجنوب الغربي من ميناء ايلات، وتعتبر هذه القاعدة أكبر قاعدة جوية في الشرق الأوسط(٦٣).

وتجدر الإشارة إلى أن قائد العملية الإسرائيلية أفاد بأنه وجميع الطيارين الذين نفذوا العملية كانوا على علم بها قبل حوالي ستة شهور، وأنهم أجروا تدريبات مرات عديدة على جميع تفاصيل العملية(٦٤). وأفادت صحيفة «ها آرتس» الإسـرائيلية أن هؤلاء الطيارين أجروا تدريباتهم تلك على أهداف وهمية مماثلة لموقع المفاعل وصحراء النقب وكانت لديهم فكرة واضحة عن الأجزاء والأماكن الأكثر أهمية في المفاعل النووي العراقي وكيفية ضربها(٦٥).

وتحدثت المصادر الأميركية والإسرائيلية عن الـطريق الذي سلكتـه الطائـرات الإسرائيلية في هجومها على المفاعل فقالت إن الغارة استغرقت ذهاباً وإياباً ثـلاث ساعات، قطعت الطائرات المغيرة خلالها حوالي ٢٠٠٠ كيلومتر، وأنها أخذت طريقها فوق المجال الجوي الشمالي للسعودية المحاذي للحدود الأردنية. وقالت هذه المصادر أن الطائرات الإسرائيلية اخترقت المجال الجوي السعودي وإن الدفاعات الجوية في المناطق الصحراوية الشمالية من السعودية محدودة(٦٦).

ووفقاً لرواية الخبراء الفرنسيين، فإن الردارات العراقية والأردنية لم تتمكن من

اكتشاف الطائرات الإسرائيلية إلا عندما بدأت رحلة العودة، وهذا ما أكده أيضاً مصدر عراقي مسؤول في تصريح أدلى به لوكالة الأنباء العراقية عقب وقوع الغارة[٦٧].

غير أن الرواية الفرنسية، المستندة إلى معلومات أميركية وإسرائيلية تحتوي على ثغرات تثير بدورها عدة تساؤلات: كيف تغلب الإسرائيليون مثلاً على مشكلة التزود بالوقود؟ هل تم تزويد الطائرات بالوقود خلال رحلة العودة وأين تم ذلك، هل فوق الأراضي الأردنية مثلاً أم السعودية؟ وهل طار الإسرائيليون فعلاً في رحلة الذهاب فوق الأراضي السعودية؟ وإذا كان الأمر كذلك فلماذا لم تكتشفهم طائرات أواكس الأميركية التي تحلق عادة فوق سماء السعودية؟ وإذا كانت أواكس اكتشفت الطائرات المغيرة فلماذا لم تقم قيادة الأواكس الأميركية بإبلاغ القيادة السعودية؟ هنا لا بد من ملاحظة أن الأميركيين يدعون أن طائرات أواكس كانت تحلق في جنوب السعودية خلال الغارة وليس شمالها علمًا بأن هناك أربع طائرات أواكس عاملة في السعودية وإذا كان الأمر كذلك فلماذا كانت أواكس تحلق فعلاً في الجنوب؟ هل تم ذلك لإبعاد الشبهة عن التورط الأميركي في العملية؟

أما كيف تمكنت الطائرات الإسرائيلية من أن تصل بسهولة إلى موقع المفاعل وتدمره دون أن يتمكن العراقيون من اكتشافها من لحظة دخولها الأجواء العراقية، يجيب السيد طارق عزيز، نائب رئيس الوزراء العراقي على ذلك فيقول بأن هناك عاملان تسببا في ذلك «العامل الأول هو استطاعة الطائرات الإسرائيلية أن تمر من أجواء عربية دون أن تكشف. والعامل الثاني أن القدرة العسكرية العراقية التي كان يمكن أن توظف بكثافة من أجل حماية المفاعل والطريق الذي نتوقع أن تصل الغارات الصهيونية منه، أن هذه القدرة، منشغلة في الصراع مع العدو الفارسي»[٦٨].

ويستشف من حديث السيد عزيز هذا أنه ينحي باللائمة، ضمناً، على الدول العربية التي عبرت الطائرات الإسرائيلية أجوائها في طريقها لضرب المفاعل دون أن تتمكن أجهزة راداراتها من كشفها وإبلاغ القيادة العراقية بالأمر في الحال. كما أنه يعترف بأن العراقيين بدورهم لم يتسنى لهم حماية مفاعلهم النووي بكثافة ولا رصد الأجواء العراقية التي سلكتها الطائرات المغيرة بشكل أفضل. بسبب انشغال العراق في حربه مع إيران.

بالإجمال، يمكننا أن نلخص أبرز النقاط التي تضمنتها كل المعلومات الواردة أعلاه بما يلي:

- إن الطيارين الإسرائيليين كانوا يتدربون على القيام بغارتهم قبل نحو ستة أشهر كاملة من تنفيذها.
- إن عمليات التدريب كانت تتم على هياكل وهمية للمفاعل العراقي في صحراء النقب جنوبي سيناء.
- إن عدد الطائرات الإسرائيلية المغيرة وصل إلى ١٥ طائرة.
- إن الطريق الذي سلكته هذه الطائرات للوصول إلى هدفها عبر الأجواء العربية يبلغ حوالي ألفي كيلو متر ذهاباً وإياباً.
- إن الطائرات الإسرائيلية تزودت بالوقود جواً، في رحلة العودة على الأرجح، فوق الأجواء العربية.

إذن، ماذا يعني نجاح العملية الإسرائيلية في تحقيق هدفها بالكامل، في ضوء هذه المعلومات؟

١ ـ فشل أجهزة الاستخبارات العربية في وضع يدها على القرار السري الإسرائيلي بتدمير الطائرات وعلى كل المعلومات الأخرى المتعلقة والمحيطة به (الزمان مسار الطائرات، نوع الطائرات المغيرة وعددها الخ...) رغم توفر فترة زمنية طويلة جداً (ستة أشهر) لمعرفة أسرار العملية.

٢ ـ فشل أجهزة الرصد والاستطلاع العربية من التعرف على طبيعة المناورات التي ظلت تقوم بها الطائرات الإسرائيلية في صحراء النقب طيلة ستة أشهر رغم أن منطقة التدريبات تقع جغرافياً على محاذات ثلاث دول عربية هي مصر، الأردن والسعودية.

٣ ـ فشل أجهزة الرادار العربية في ثلاث دول (الأردن، السعودية، العراق) في كشف حركة ومسار الطائرات الإسرائيلية رغم أن عدد هذه الطائرات كبير (١٥ طائرة) وليس مجرد طائرة أو بضع طائرات يمكن التذرع بأنها تستطيع التسلل بسهولة عبر

الأجواء العربية إلى أهدافها، فضلاً عن أن المسافة التي قطعتها الطائرات المغيرة ذهاباً وإياباً هي طويلة جداً (ألفي كلم).

٤ ــ فشل سلاح الجو العربي في ملاحقة وإصابة الطائرات المعادية حتى بعد أن كشفتها أجهزة الرادار العراقية والأردنية، رغم أن المسافة التي استغرقتها رحلة العودة للطائرات المغيرة طويلة جداً (ألف كلم). والأنكى من ذلك أن تتمكن تلك الطائرات من التزود بالوقود فوق الأجواء العربية أثناء عودتها ولا تتمكن الطائرات المقاتلة العربية من مطاردتها وإصابتها رغم أن الطائرات المعادية كانت غير قادرة على الاشتباك مع الطائرات العربية بعد أن أفرغت حمولتها من القذائف فوق المفاعل ودمرته.

٢ ــ ضعف وبطء حركة القوات المسلحة العربية في مواجهة «الهجوم المفاجىء»:

لا زالت هذه الظاهرة تمثل خللاً قاتلاً في نظام الدفاع العربي رغم تعدد وتنوع المواجهات الإسرائيلية العربية التي حدثت حتى الآن، واختلافها في الزمان والمكان ومع أن الجانب العربي ظل في معظم الأحيان هو الذي يفاجأ بالهجوم ودخل في روع الكثيرين منا أن عنصر المفاجأة هو الذي يشكل، لوحده وفي حد ذاته، سبب هزائمنا، إلا أننا لا نعتقد أن لعنصر المفاجأة، رغم أننا لا نقلل من شأنه، الأهمية المركزية في أي نظام دفاعي متين ومتماسك. لذا ليست المشكلة الدفاعية التي نعاني منها تكمن في عدم قدرتنا على تجنب هجوم مفاجىء، بل تكمن في جوهرها في عدم قدرتنا على التعامل بسرعة وبفعالية قصوى مع هذا الهجوم لجعل الخسائر التي يمني بها العدو أكبر بكثير من المكاسب التي أراد أن يجنيها من وراء هجومه. ولا بد بالتالي من الإقرار بأن الهجوم المباغت ليس بالأمر الجديد، والتاريخ حافل بأمثلة عديدة له، ولا بد من الإقرار أيضاً بأنه لا يمكن ثني خصم عن القيام بهجومه إذا ما أقام حساباته على أساس أنه سيكون هوالمنتصر سلفاً[٦٩].

وعليه، فإنه إذا تمكن العدو، برغم كل الاحتياطات الدفاعية المطلوبة، من القيام بضربته الإجهاضية أو الوقائية الأولى، يجب أن تكون لدى الجانب العربي الإمكانية العسكرية في الأصل تمكنه من القيام بالضربة الثانية. وذلك أنه في حال مفاجئة قوة الضربة الأولى وهي في قواعدها فمن المتوقع أن يتم تدمير معظمها وهذا ما حصل في

الغارة على المفاعل العراقي ــ ولذلك فإن وجود قوة الضربة الثانية لدى الجانب العربي هو مطلب ضروري وأساسي لامتصاص أثر الضربة الأولى للعدو، ولكي يبقى محافظاً على قدرته في ممارسة العقاب الشامل ضد العدو.

فإذا كانت إسرائيل قد نجحت في تدمير المفاعل العراقي بالضربة الأولى، فإن منطق الردع يفترض أن يكون لدى العراق القدرة على ممارسة العقاب بتدمير المفاعل النووي الإسرائيلي بالضربة الثانية. ويقينا أنه لو كانت إسرائيل على معرفة بقدرة العراق على توجيه مثل هذه الضربة لما كانت أقدمت من جانبها أصلاً على القيام بضربتها.

إن ضرورة إيجاد القدرة على توجيه الضربة الثانية من الجانب العربي تقترن بضرورة أن تكون قوة العقاب الشامل هذه محمية تماماً بطريقة لا تمكن العدو من تدمير معظمها. وأفضل طريقة لحماية هذه القوة تكون ببعثرتها ووقايتها بحفظها داخل أماكن محصنة وتستطيع مقاومة الضربات القوية للقذائف الصاروخية الثقيلة، وكذلك بجعلها متحركة بحيث لا يتمكن العدو من معرفة أماكن تواجدها بالضبط.

وعلى كل حال، فإن أهمية الوقاية الثلاثية للضربة الثانية وهي البعثرة والوقاية داخل أماكن محصنة صلدة والتنقل، لا سيما بالنسبة للقذائف الصاروخية تكمن في حقيقة أن هذه العناصر تحول دون الهجوم المباغت. فمن المعلوم أن تبرير القيام بالضربة الأولى هو لكي يتمكن الطرف الذي يبادر بها من مفاجأة أسلحة الخصم وتحطمها وهي لا زالت في مواقعها على الأرض. وهكذا، فانه عندما تكون الفائدة من توجيه الضربة الأولى قليلة جداً، إن لم تكن معدومة، فإن الحافز لتوجيه هذه الضربة يختفي كلياً. يقول شيلينج في هذا الصدد:

«إن هناك فرقاً بين توازن رعب يستطيع فيه أحد الأطراف تهديد الآخر، وبين توازن رعب يستطيع الطرفين معاً تهديد بعضهما البعض بغض النظر عمن يبادر بالضربة الأولى. إنه ليس التوازن ــ من حيث التكافوء في القوة في وقت ما ــ هو الذي يؤدي إلى الردع المتبادل، بل إنه استقرار التوازن. والتوازن يظل مستقراً فقط عندما لا يكون في مستطاع طرف ما أن يقوم بتوجيه الضربة الأولى لتدمير قدرة الطرف الثاني المؤهلة للرد»(٧٠).

إذن، إن عدم قدرة العرب على القيام بتوجيه الضربة الثانية هو الذي يفسر قيام إسرائيل في توجيه الضربة الأولى بنجاح بل ويشكل مثالي في كل مرة.

٣ ــ عدم نجاح العرب في حرمان العدو من ميزة توجيه «الضربة القاضية» لنظمهم الدفاعية:

الخلل الخطير الآخر الذي يعانيه النظام الدفاعي العربي يكمن في انعدام قدرة القوات المسلحة العربية من التقليل ما أمكن من فاعلية الضربة الأولى المفاجئة التي يقوم بها العدو والتقليل ما أمكن من حجم الخسائر العربية من جراء ذلك. ففي حزيران عام ١٩٦٧ حيدت الضربة الأولى التي نفذها سلاح الجو الإسرائيلي مرة واحدة سلاح الجو المصري وأخرجه من المعركة بالكامل خلال دقائق. وفي ٧ حزيران (١٩٨١) نفذ سلاح الجو الإسرائيلي ضربته الأولى ضد المفاعل النووي العراقي ودمرها بالكامل[٧١].

وهكذا أثبتت اسرائيل بالممارسة أن قواتها المسلحة قادرة على تدمير وإبادة أهدافها المعادية بالضربة القاضية من جانب، وأثبت العرب، من الجانب الآخر، عدم قدرتهم إلى الآن على تجنب هذه الضربة.

ومن الواضح أن إسرائيل لم تستخدم أسلوب الضربة القاضية إلا ضد أهداف عربية استراتيجية وحيوية (سلاح الجو المصري والمفاعل النووي العراقي). وميزة هذه الضربة ــ بالنسبة لإسرائيل ــ لجانب سهولة وسرعة تنفيذها بدقة أنها تحقق لإسرائيل فوائد استراتيجية ما لا تحققه بعشرات، إن لم يكن بمئات المناوشات والاشتباكات والمعارك التقليدية الصغيرة والمحدودة بأسلحة المدفعية والدبابات مثلاً.

كما أنها، من جانب آخر، تعطي إسرائيل قدراً هائلاً من الوقت الذي تستغله بعد ذلك لصالحها سياسياً وعسكرياً واستراتيجياً، وترجع العرب القهقري سنوات عديدة لإعادة بناء الهدف الذي افتقدوه، فقد كان على مصر ــ والعرب معها ــ أن تنتظر ست سنوات كاملة قبل أن تتمكن من إعادة بناء سلاحها الجوي لتقوى على الحرب من جديد عام ١٩٧٣. والآن، فإن على العراق أن تنتظر لا أقل من ثلاث إلى خمس سنوات كي تتمكن من الوصول إلى النقطة التي انتهت إليها ــ عند تدمير مفاعلها ــ في أبحاثها النووية.

٤ ــ ضعف الدفاع الجوي العربي:

في حزيران ١٩٦٧، عندما نجحت الطائرات الإسرائيلية من تدمير سلاح الجو المصري والعودة إلى قواعدها سالمة قال موردخاي هود، قائد سلاح الجو الاسرائيلي وقتذاك، لقد كان نجاح العملية «أكبر من أكثر أحلامي جنوناً». وفي حزيران ١٩٨١، قال قائد الهجوم الذي نفذته الطائرات الإسرائيلية ضد المفاعل العراقي «أن المفاجأة قد خدرت العدو وإن عدم اليقظة في بطاريات الصواريخ والطائرات جعلتنا نشعر بالمفاجأة. وكان العدو أقل مستوى مما يمكن أن يكون عليه»[٧٢].

وفي ٥ تموز الماضي، كتب الفريق سعد الدين الشاذلي، رئيس أركان الجيش المصري، إبان حرب عام ١٩٧٣ العربية ــ الإسرائيلية، مقالاً تناول فيه جوانب عديدة من الغارة الإسرائيلية ولم يفت الشاذلي بطبيعة الحال من أن ينبه إلى الخلل الخطير المتمثل في ضعف عناصر نظام الدفاع الجوي العراقي إبان تنفيذ الغارة[٧٣]. كما أن الجنرال الفرنسي جورج بوي، أحد أعضاء لجنة الطاقة الذرية ورئيس معهد الدراسات الاستراتيجية في فرنسا أبدى استغرابه الشديد من عدم قيام أجهزة الدفاع الجوي العراقية بإطلاق صواريخها بإتجاه الطائرات الإسرائيلية مكتفية بإطلاق نيران المدافع المضادة للطائرات ومن عدم تعقب الطيران العراقي للطائرات المغيرة. وإن دل ذلك على شيء فإنما يدل إما على افتقار الجيوش العربية لنظم حديثة ومتكاملة للدفاع الجوي ضد الطائرات المحلقة على المستويات المختلفة أو على عدم كفاءة القائمين على إدارة وتشغيل هذه الأجهزة[٧٤].

٥ ــ افتقار النظام الدفاعي العربي إلى نظام فعال للإنذار المبكر:

لقد أبانت هذه المشكلة خطورتها الحقيقية بشكل خاص مرتين. مرة في العدوان الإسرائيلي المفاجيء على الدول العربية في حزيران ١٩٦٧، ومرة أخرى في العدوان الإسرائيلي المفاجيء على المفاعل النووي العراقي في حزيران ١٩٨١. وأثبتت أجهزة الرادار العربية فشلاً ذريعاً في كشف الطائرات المعادية في المرتين. عام ١٩٦٧ قلنا بأن الطائرات المعادية تسللت على ارتفاعات منخفضة عبر سطح البحر، وعام ١٩٨١ قلنا

أنها تسللت على ارتفاعات منخفضة فوق الصحاري العربية المكشوفة، ولا ندري ماذا سنقول في المرة الثالثة إن وقعت الواقعة من جديد.

ومن المفيد أن ننقل هنا ما ذكره قائد العملية الإسرائيلية على المفاعل بهذا الخصوص ليتضح لنا مدى خطورة هذا الخلل في شبكات الرادار العربية، إذ يقول:

«إننا خشينا أن يتم كشفنا بواسطة الأردنيين أو السعوديين أو العراقيين أنفسهم، ولو كان للعراقيين أجهزة إنذار، فإنه من المحتمل أن تكون العملية قد انتهت بشكل آخر، وعندها كان في مقدور طائرات العدو أن تعترض سبيلنا. ولهذا كانت مشكلتنا الأولى هي الوصول إلى الهدف بصورة غير مكشوفة[1].

أجل، إلى هذا الحد إذن تلعب فعالية أجهزة الإنذار المبكر دوراً أساسياً في إحباط الهجومات المعادية مسارها في غير صالح العدو. من هنا فإنه يتحتم على الدول العربية، لا سيما تلك التي في خط المواجهة مع إسرائيل، أن تتأكد من مدى فاعلية أجهزة الإنذار المبكر التي في حوزتها. فإن كان الخلل في العاملين على إدارة وتشغيل هذه الأجهزة وجب تطوير قدراتهم وكفاءاتهم الإدارية والتقنية بطريقة أفضل، وإن كان الخلل يكمن في الأجهزة ذاتها بسبب قدمها وعدم تماشيها مع آخر تطورات عالم الرادار وتقنياته وجب العمل على تحديث هذه الأجهزة بالسرعة الممكنة.

الخلاصة

أثبتت الغارة الإسرائيلية ضد المفاعل النووي العراقي أن إسرائيل عازمة على إعاقة جهود الدول العربية للحصول على التكنولوجيا النووية والخيار النووي كي تبقى إسرائيل محتكرة لهما على الدوام. إن ذلك يتطلب من الدول العربية أن لا تثق أبداً بجدية كل المحاولات الدولية الهادفة إلى جعل الشرق الأوسط منطقة منزوعة من السلاح النووي طالما تسعى إسرائيل جاهدة لتصبح دولة نووية، تدعمها في ذلك معونة الغرب التكنولوجية والدبلوماسية. وبالتالي فإنه لا مندوحة للعرب عن السعي للحصول على الخيار النووي العربي لموازنة الخيار النووي الإسرائيلي فإذا ما فعلوا ذلك وأرادوا العمل على إقامة نظام من الردع النووي المتبادل مع إسرائيل، فأن عليهم أن يأخذوا بالاعتبار استعداد الغرب على رأسه الولايات المتحدة الأميركية للوقوف إلى جانب، أو للسكوت عن، التهديدات النووية للدول العربية من ناحية، وأن يأخذوا في الاعتبار، من ناحية

أخرى، أنه لا توجد دولة نووية، في المقابل، تبدي استعدادها، للآن، لردع التهديدات النووية الإسرائيلية ضد العرب، ولا لشمول العرب تحت المظلة النووية لتلك الدولة. لكن هذا يجب ألا يثني العرب، في كل الأحوال، عن مواصلة مساعيهم للحصول على الخيار النووي. كل ما في الأمر أن عليهم ألا يركنوا كلية للالتزام بالحماية النووية من أي جهة كانت. كما أن عليهم أن ينوعوا ما أمكن مصادر حصولهم على التكنولوجيا النووية كيلا يقعوا تحت طائلة ابتزاز الدول الغربية المصدرة للخبرة النووية، ولاشتراطاتها المجحفة. وفي هذا الصدد، لا بد من التأكيد على حتمية أن تتبلور سياسة عربية مشتركة في الموضوع النووي، وأن يتم العمل في مشاريع نووية مشتركة، لتحقيق التكامل العربي الفعلي في ميدان التكنولوجيا النووية.

ومن جهة أخرى، فإن الحديث عن استراتيجية ردع نووي تمارسها الدول العربية في مواجهة استراتيجية الردع الإسرائيلية مستقبلا تظل حديثاً لا طائل تحته ما لم يسبق عملية الحصول على التكنولوجيا النووية، أو يترافق معها على الأقل، إقامة نظام دفاعي عربي متماسك يضمن عدم تمكين العدو من تحقيق الضربة الأولى وبناء القدرة على توجيه الضربة الثانية، وتجنب أي ضربات قاضية يوجهها العدو لأهدافنا الاستراتيجية الحيوية، وإقامة نظام فعال ومتكامل من الدفاع الجوي، وإقامة نظام فعال ومتكامل من الإنذار المبكر.

الهوامش

(١) محمود عزمي: **«الأبعاد الاستراتيجية والعسكرية لعملية قصف المفاعل النووي العراقي»** مجلة «الفكر الاستراتيجي العربي»، معهد الإنماء العربي، العدد الأول، تموز (يوليو) ١٩٨١، ص ٣٣٩ ــ ٤٠٣.

(٢) مجلة «الأرض»: **«الخيار النووي الإسرائيلي وقصف المفاعل العراقي» مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية**. السنة الثامنة، العدد (٢٤)، ١٩٨١/٦/٧، ص ١٤.

(٣) نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية، السنة العاشرة، العدد (١٥)، ١٩٨٠/٨/١٥، ص ٢٧.

(٤) مجلة «الأرض»، مصدر سابق.

(٥) جريدة «الخليج»، ١٩٨١/٦/٩.

(٦) جريدة «الخليج»، ١٠/٦/١٩٨١.

(٧) أدلى بيغن بتصريحات مماثلة في هذا الصدد في حديث مع شبكة التلفزيون الفرنسية الأولى حذر فيه الحكومة الفرنسية من المشاركة في إعادة بناء مفاعل تموز لأن «إسرائيل عقدت العزم على منع العراق من صنع القنبلة الذرية» وقال «هل لي أن أوجه نداء إلى الرئيس الفرنسي.. أقول له فيه دعوا الأمور على حالها ولا تعيدوا بناء هذا المفاعل». وقال بيغن «أن الموقف سيكون على درجة كبيرة من الخطورة في حالة بناء مفاعل نووي عراقي جديد» وأضاف «أن الإسرائيليين لن يجازفوا بذلك»، جريدة «السفير»، ٢٦/١١/١٩٨١.

(٨) جريدة «الاتحاد»، ١٠/٦/١٩٨١.

(٩) جريدة «الخليج»، ١١/٦/١٩٨١.

(١٠) «النشرة اليومية»، عن الصحافة الإسرائيلية، مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية، ١٦/٦/١٩٨١، ص ١٨، ١٧.

(١١) «النشرة اليومية» عن الصحافة الإسرائيلية، مؤسسة الأرض، ٧/٦/١٩٨١، ص ١٧٣١.

(١٢) «النشرة اليومية» عن الصحافة الإسرائيلية، ٢٢/٦/١٩٨١، ص ١٧٧٦.

(١٣) «النشرة اليومية» عن الصحافة الإسرائيلية، ٢٥/٦/١٩٨١، ص ١٨٧١.

(١٤) «نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية»، السنة الحادية عشرة، العدد (٧)، تموز (يوليو) ١٩٨١، ص ٤٠١.

(١٥) «النشرة اليومية» عن الصحافة الإسرائيلية، ١٣/٦/١٩٨١، ص ١٩٨٠.

(١٦) «النشرة اليومية» عن الصحافة الإسرائيلية، ٢٣/٦/١٩٨١، ص ١٧٩٠.

(١٧) جريدة «السفير»، ٩/٧/١٩٨١.

(١٨) جريدة «الثورة»، ١١/٦/١٩٨١.

(١٩) جريدة «الجمهورية» العراقية، ١١/٦/١٩٨١.

(٢٠) جريدة «الخليج»، ١١/٦/١٩٨١.

(٢١) جريدة «الخليج»، ١٣/٦/١٩٨١.

(٢٢) جريدة «الثورة»، ١/٧/١٩٨١.

(٢٣) هذا الالتزام بالحماية النووية اتجاه إسرائيل ليس مجرد التزام ضمني أو افتراض بل هو التزام صريح وعملي، أعلنته ومارسته الولايات المتحدة الأميركية صراحة حين أعلنت «الاستنفار النووي» بقواتها النووية العاملة في الشرق الأوسط في أواخر أيام حرب (أكتوبر) ١٩٧٣ للرد على ما أسمته أميركا في حينه بالتهديد النووي السوفياتي ضد إسرائيل وجاء اتفاق «التعاون الاستراتيجي» بين أميركا وإسرائيل في سبتمبر الماضي ليؤكد هذا الالتزام من جديد.

(٢٤) هذه الدول هي: فرنسا، الأرجنتين، البرازيل، الهند، باكستان، جنوب أفريقيا، الصين فضلاً عن إسرائيل بالطبع، وتجدر الإشارة إلى أنه بالنسبة للأرجنتين أكدت مجلة «نيوسينتست» العلمية البريطانية أنها يتنتج أول قنبلة ذرية في نهاية عام ١٩٨٢ وبذلك تصبح أول قوة نووية في أميركا اللاتينية، جريدة «الخليج» ٤/١٢/١٩٨١.

(٢٥) أنظر كتابنا: القنبلة الذرية العربية والمواجهة النووية مع إسرائيل، مركز الخليج للدراسات العربية ــ الشارقة، ١٩٨١.

(٢٦) جريدة «الجمهورية» مؤتمر صحفي لبيغن يوم ٩/٦ ــ ١١/٦/١٩٨١.

(٢٧) مجلة «المجلة» ٤ ــ ١٠ تموز ١٩٨١.

(٢٨) جريدة «الجمهورية» ١٩٨١/٦/١١.

(٢٩) مجلة «الوطن العربي» ١٩ ــ ١٩٨١/٦/٢٥.

(٣٠) جريدة «السفير» ١٩٨١/٦/٢٧.

(٣١) رفض المسؤولون الباكستانيون عام ١٩٧٦ اقتراحاً تقدم به إليهم الرئيس الفرنسي السابق جيسكار ديستان ــ بضغط من هنري كيسنجر ــ بتغيير اليورانيوم المخصب (٩٣ ٪) الذي تقدمه فرنسا للمفاعل الباكستاني بيورانيوم أقل تخصيباً لمنع الباكستان من إنتاج قنبلة نووية. لكن الباكستانيين رفضوا العرض، واضعين ثقتهم بالعالم النووي الباكستاني الدكتور عبد الرحمن خان الذي كان قد نجح في معرفة كيفية تقوية اليورانيوم بواسطة «النبذ» أو «التمحور»، وتمكن عبد القادر الذي درس في «المجمع الألماني ــ الهولندي ــ البريطاني للأبحاث الذرية» من بناء الوحدة اللازمة التي تسمح لتقوية اليورانيوم إلى الدرجة المطلوبة لصنع القنبلة الذرية، وينجح الباكستانيون في شراء اليورانيوم من مناجم «آرليت» في النيجر، التي يستغل الفرنسيون نسبة ٤٧ ٪ منها، والنيجريون ٣٥ ٪ والإيطاليون والألمان ١٢ ٪ مما يعني أن بيع اليورانيوم النيجيري للباكستانيين تم بموافقة الرئيس ديستان، الذي ظل يشغل منصب المدير المالي لمؤسسة الطاقة الذرية الفرنسية عن مجلة «الحوادث» ٢٠ حزيران ١٩٨١، ص ٢٢.

(٣٢) جريدة «الخليج» ١٩٨١/٦/٢٧.

(٣٣) جريدة «الخليج» ١٩٨١/١٢/٤.

(٣٤) هذا ما ورد في تصريح لمصدر مسؤول بوزارة الخارجية السورية «السفير» ١٩٨١/٦/٩ وفي البيان الصادر عن رئاسة الجمهورية في مصر «الاتحاد» ٦/١٠ وفي بيان وزير الخارجية المصري أمام مجلس الشعب («الاتحاد» ٦/١٠) وفي بيان مجلس الشعب («البيان» ٦/١٠) وفي بيان وزير الإعلام السعودي الشيخ محمد عبده يماني («الخليج» ٦/١٦) وفي تصريح ولي عهد أبو ظبي الشيخ خليفة بن زايد («الخليج» ٦/١٠) وفي بيان وزراة الخارجية لدولة قطر («الثورة» ٦/١٠).

(٣٥) هذا ما ورد بشكل خاص في بيان «المصدر المسؤول» في وزارة الخارجية السورية «المصدر السابق» وفي رسالة الملك حسين إلى الرئيس ريغان يوم ٦/١١ («الشرق الأوسط» ٦/١٢) وفي بيان قيادة الثورة الفلسطينية («السفير» ٦/٩) وفي تصريح الناطق الرسمي بإسم الإعلام الفلسطيني الموحد ماجد أبو شرار)«الشرق الأوسط» ٦/١٢).

(٣٦) «الخليج» ٦/٢٠ نقلاً عن «الفانينشال تايمز» التي نشرت النص الكامل للرسالة.

(٣٧) مؤتمر صحفي عقده ريغان في البيت الأبيض يوم ١٩٨١/٧/١٦ عن الاتحاد ١٩٨١/٦/١٧.

(٣٨) المصدر السابق.

(٣٩) جريدة «الخليج» ١٩٨١/٦/١٧.

(٤٠) جريدة «السفير» ١٩٨١/٦/١٠.

(٤١) جريدة «الخليج» ١٩٨١/٦/٢٤.

(٤٢) جريدة «الخليج» ١٩٨١/٦/٢٥.

(٤٣) جريدة «الخليج» ١٩٨١/٦/١١.

(٤٤) جريدة «البيان»، ١٩٨١/٦/١٠.

(٤٥) جريدة «السفير»، ١٩٨١/٦/١٩.

(٤٦) جريدة «الخليج»، ١٩٨١/٦/١٢.

(٤٧) جريدة «السفير»، ١٩٨١/٦/١٩.

(٤٨) هذا ما عبرت عنه وكالة «تاس» الرسمية عقب الغارة، نقلاً عن جريدة «الثورة»، ١٩٨١/٦/١٠.

(٤٩) هذا ما جاء في البيان السوفياتي الجزائري المشترك إبان زيارة الرئيس الشاذلي بن جديد لموسكو، نقلاً عن جريدة «الخليج»، ١٩٨١/٦/١٠.

(٥٠) جريدة «الثورة» ١٩٨١/٦/١٠.

(٥١) جريدة «الخليج»، ١٩٨١/٦/١٠.

(٥٢) من البيان السوفياتي ـ الجزائري المشترك.

(٥٣) John Spanier: *Games Nations: Analysing International Politics» Praeger publisher,* New York, 1972, P. 119.

(٥٤) مقابلة صحفية أجرتها مع الرئيس فرانسوا ميتران صحيفة «واشنطن بوست» الأميركية ونشرت نصها صحيفة «لوموند» الفرنسية، نقلاً عن جريدة «الخليج»، ١٩٨١/٦/٢٥.

(٥٥) جريدة «السفير»، ١٩٨١/٦/٩.

(٥٦) جريدة «الخليج»، ١٩٨١/٦/٢٥.

(٥٧) جريدة «السفير»، ١٩٨١/٦/٩.

(٥٨) جريدة «الثورة»، ١٩٨١/٦/١٠.

(٥٩) جريدة «الجمهورية»، ١٩٨١/٦/١٢.

(٦٠) جريدة «الجمهورية»، ١٩٨١/٦/١١.

(٦١) جريدة «السفير»، ١٩٨١/٦/٩.

(٦٢) جريدة «السفير»، ١٩٨١/٦/٩.

(٦٣) مجلة «الوطن العربي»، ١٩ ـ ٢٥ حزيران، ١٩٨١، ص ٢١ ـ ٢٢.

(٦٤) «النشرة اليومية» عن الصحافة الاسرائيلية، ١٩٨١/٦/٢٠، ص ١٧٦٥.

(٦٥) جريدة «الخليج»، ١٩٨١/٦/١٠.

(٦٦) جريدة «الخليج»، ١٩٨١/٦/١٠.

(٦٧) جريدة «السفير»، ١٩٨١/٦/٩.

(٦٨) مجلة «المجلة»، عدد ٧٢، ٢٧ حزيران ـ ٣ تموز، ١٩٨١، (مقابلة مع السيد طارق عزيز).

(٦٩) عالج توماس شيلنيج بشكل ممتاز هذه المشكلة في فصل مطول من كتابه التالي:
Thomas C. SCHELLING; The Strategy of Conglict. Oxford University Press-1971, pp. 207-229.

(٧٠) SCHILING. Op. cit. p. 232.

(٧١) هذا ما أكده الرئيس العراقي صدام حسين في حديثه التليفزيوني مع بربارا ولترز الذي أشرنا إليه سابقاً، ووصف هذا التدمير بأنه «جدي وجوهري».

(٧٢) «النشرة اليومية»، عن الصحافة الإسرائيلية، ١٩٨١/٦/٢٠، ص ١٧٦٥.

(٧٣) جريدة «السفير»، ١٩٨١/٧/٥.

(٧٤) مجلة «المجلة»، ٣ ـ ١٠ تموز ١٩٨١.

The Concept of «Production Base» in Economic Development: A Survey of Alternative Definitions

R. Omar

The concept of «Production Base» is common in development literature. It has been extensively used to explain the obstacles to and the opportunities for economic development in LDC's. Various definitions of this concept have been used in the economic literature. This paper tackles three alternative definitions of the concept and contrasts the methodologies used and reveals their implications for development strategies.

The first approach defines the «Production Base» in terms of available economic resources that, through various production processes, determine the shape of the economy's production possibilities frontier. The development process is viewed here as a dynamic shift in the frontier.

The second approach emphasizes the economic structure in terms of changes in sectoral, regional and distributional variables. This approach views the development process as a systematic and a continuous change in these variables according to some stylized facts.

The third approach defines the production base in terms of economic, social, political and technological characteristics. These characteristics describe the reference points «status quo» which the development process ascribes to alter in favor of some predetermined national objectives.

The paper suggest that none of these definitions is infallable and that an appropriate definition of «Production Base» should be one that incorporates social realism in a comprehensive yet measurable manner so that progress towards the achievement of development goals can be assessed and evaluated overtime.

Inspite of the differentiation of the proliterate into several strata, common personality traits among them could be observed: endurance, patriotism, altruism, false consciousness, arrested development of intellectual abilities due to the lack of opportunities, distrust of authorities due to its continuous disappointment to their aspirations, refusal of alien western superficial modes of behaviour and sincerity to inner group interests.

The bourgoisies is also a non-homogenous class. The majority of it belong to the parasite compradore and commercial stratum. The common traits of this class are a reflection of their socio-economic position in society and their alliance with and dependance on foreign powers. Opportunism, alientation, sado-moschistic tendencies, disrespect of manual and productive labor, adoption of western values and modes of behaviour, consumptive behaviour, egoism and individualism, disregard of public welfare are the most observable traits of this class.

The author stresses that his analysis is only tentative and is offered as a guideline for future imperical research.